إعداد الباحث إبراهيم العلي
قسم التقارير والدراسات

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

فلسطينيو سورية

بين أمل الرجوع ومرارة الواقع

تقرير توثيقي

يرصد تطور الأحداث المتعلقة بفلسطينيي سورية

خلال الفترة (كانون الثاني/يناير ولغاية حزيران/يونيو 2014)

فلسطينيو سورية

بين أمل الرجوع ومرارة الواقع

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى حزيران/ يونيو ٢٠١٤

مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية

فلسطينيو سورية بين أمل الرجوع ومرارة الواقع

تقرير توثيقي

يرصد تطور الأحداث المتعلقة بفلسطينيي سورية

خلال الفترة (كانون الثاني/يناير ولغاية حزيران/يونيو ٢٠١٤)

إعداد

الباحث إبراهيم العلي

الفهرس

المقدمة ٦

الواقع الميداني والإنساني للمخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية ٨

الضحايا كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيو ٢٠١٤ V

العمل الأهلي... البديل المؤقت V

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان V

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى الأردن V

اللاجئون الفلسطينيون في الجزائر V

اللاجئون الفلسطينيون السوريون في ليبيا V

اللاجئون الفلسطينيون من سورية في تونس V

اللاجئون الفلسطينيون في تركيا V

لاجئون على طريق أوروبا V

(تفاعلات الشارع مع قضية اللاجئين الفلسطينيين من سورية (دولي ـ إقليمي ـ محلي V

مقدمة

أدى الصراع الدائر منذ أكثر من ثلاث سنوات إلى تدهور الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين في سورية. وتشير تقديرات الأونروا إلى أن الغالبية الساحقة من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، المقدَّر عددهم بنحو (٥٤٠) ألف لاجئ، أصبحت غير قادرة على تلبية احتياجاتها اليومية، واستنفدت مدخراتها بسبب التدهور الاقتصادي. فالتقارير تشير إلى أن نحو (١٣,٩) مليون سوري يعيشون في فقر، وأن معدل البطالة قد ارتفع إلى ٤٩ بالمئة.

لقد سبّب الصراع القائم في معظم المخيمات الفلسطينية، التهجير الداخلي المتكرر، وتفكيك النسيج الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في سورية، وأدى كذلك إلى اللجوء إلى بلدان أخرى. وتقدّر الأونروا أن نحو ٢٧٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني أصبحوا مهجرين داخلياً في سورية و ٨٠٠٠٠ مهجرين خارجياً، وأن نحو ٥٢,٠٠٠ منزل للاجئين الفلسطينيين تعرضت لشكل ما من الأضرار الشديدة، حسب منتصف عام ٢٠١٣ ، وأن أكثر من ٨,١٠٠ لاجئ فلسطيني مهجر، وأن عدداً صغيراً من السوريين يسكنون في ١٨ مركزاً للإيواء، جرى فتحها في المنشآت التابعة للأونروا في سورية، بالإضافة إلى أكثر من ٣,٥٠٠ لاجئ فلسطيني يجري إيواؤهم في ١٣ مرفقاً غير تابع للأونروا في دمشق وحلب واللاذقية.

وقالت الأونروا في التقرير الذي أعدته بعنوان (الاستجابة الإقليمية للأزمة في سورية كانون الثاني/يناير ـ حزيران/ يونيو ٢٠١٤): «إن عدد اللاجئين المقيمين في سورية الذين هم بحاجة إلى مساعدة، والذي بلغ ٤٢٠,٠٠٠ في خطة الأونروا لعام ٢٠١٣، قد ارتفع إلى ٤٤٠,٠٠٠ شخص بحاجة إلى مساعدة ملحة ومتواصلة خلال عام ٢٠١٤، رغم أن الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين قد حافظوا على الحياد، إلا أن مخيماتهم تحولت إلى ساحات معارك بين الجماعات المسلحة والقوات الحكومية».

وأضاف التقرير أن «نظام التعليم الأساسي قد تأثر بالصراع بشدة، إذ يجري استخدام نحو ١٨ مبنىً مدرسياً لاستيعاب النازحين الفلسطينيين والسوريين، فيما أصيب ٦٨ مبنى آخر بأضرار، أو أصبح من غير الممكن الوصول إليه، والتحق ٤٧،٠٠٠ طالب وطالبة من أصل ٦٦،٠٠٠ بالسنة الدراسية الجديدة، وأن الأونروا قد لجأت إلى استخدام مرافق بديلة ـ سمحت وزارة التربية والتعليم للأونروا بتقديم فترة مسائية في ٤٣ مدرسة حكومية».

وفي ما يتعلق بالخدمات الصحية للأونروا، فقد أغلق ١٣ مركزاً من أصل ٢٣ مركزاً للرعاية الصحية الأولية بسبب الصراع.

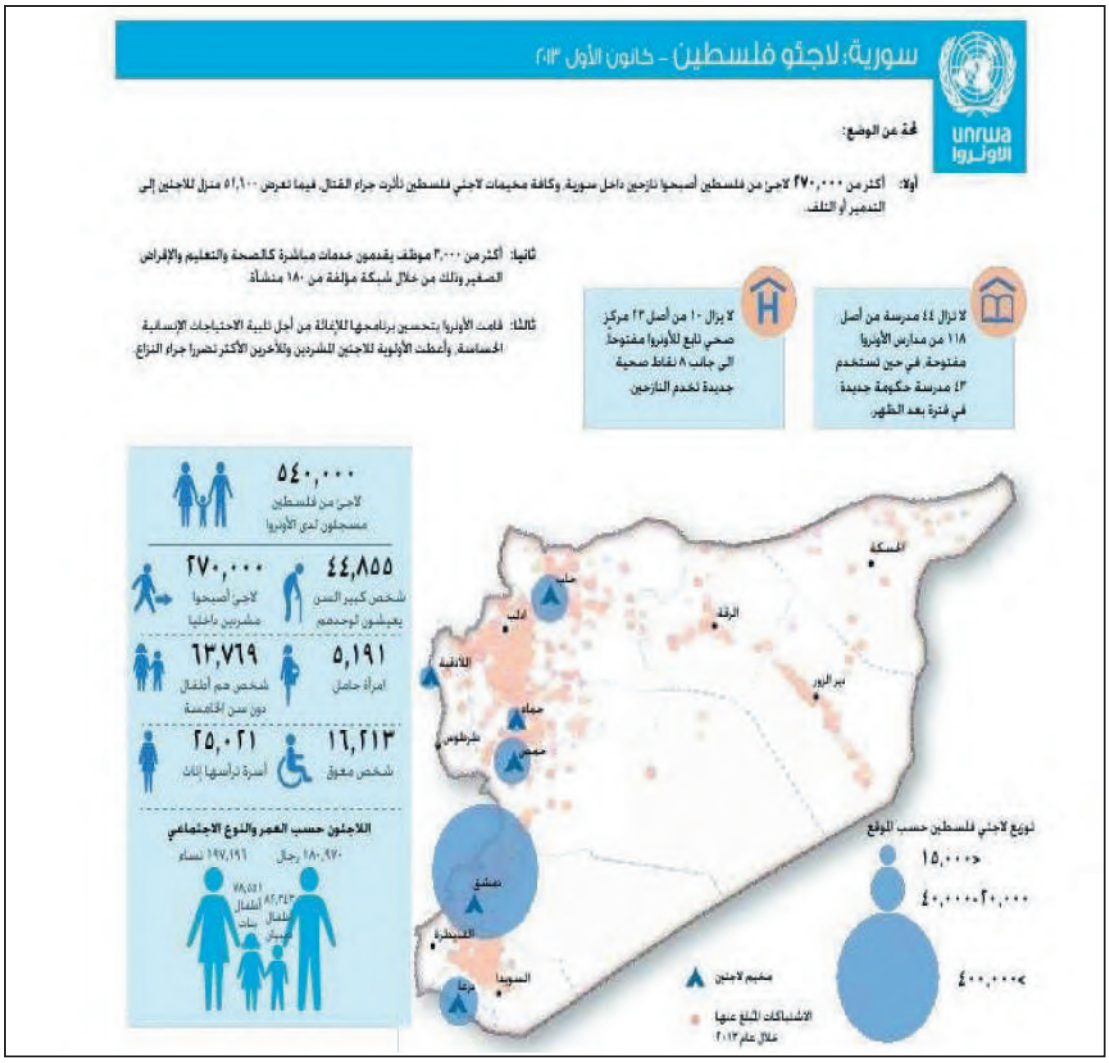

أما على صعيد اللاجئين إلى الدول المجاورة، فيعاني اللاجئون الفلسطينيون من المعاملة التمييزية عندما يحاولون عبور الحدود، سواء إلى لبنان أو الأردن أو تركيا أو تونس أو ليبيا أوغيرها من دول اللجوء. كذلك فإنهم يعانون من أوضاع قانونية تقودهم إلى ظروف معيشية صعبة، إلى حدّ أن العديد آثروا العودة إلى سورية، رغم ما يتهددهم هناك من أخطار.

ميدانياً، استمر الحصار المفروض على مخيم اليرموك، رغم المبادرات العديدة التي أطلقت، وكذلك لا يزال سكان مخيمي الحسينية وسبينة ممنوعين من العودة إليهما، رغم خروج المسلحين منهما ووقوعهما تحت سيطرة الدولة السورية. أما مخيما درعا ودرعا الطوارئ والتجمعات الفلسطينية في درعا، كالمزيريب وجلين وغيرها، فما زالت تتعرض للقصف شبه اليومي، وكذلك مخيم خان الشيح الذي تعرض للقصف بالبراميل المتفجرة لأكثر من مرة. وشهد مخيم خان دنون وجرمانا سقوط القذائف بين الفينة والأخرى نتيجة الاستهداف المباشر أحيانا أو غير المباشر.

وعلى صعيد الضحايا لوحظ ارتفاع كبير في أعدادها، ولا سيما تلك الناجمة عن الجوع والحصار خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤. وكذلك وُثِّق سقوط العديد من الضحايا التي قضت على جبهات الاشتباكات إلى جانب قوات النظام .

إن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي عبارة عن حصيلة عمل ميداني قام به فريق العمل في المجموعة خلال الفترة الممتدة بين الأول من كانون الثاني/يناير ونهاية حزيران/يونيو ٢٠١٤، ويهدف إلى توثيق أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سورية على مدار العام وامتداد دول اللجوء الجديد.

الواقع الميداني والإنساني للمخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية

لم تشهد المخيمات الفلسطينية انفراجاً ميدانياً خلال النصف الأول عام ٢٠١٤، وتفاوتت الأحداث حسب الموقع الجغرافي الموجود فيه المخيم أو التجمع. فقد شهدت منطقة جرمانا تصعيداً خطيراً نتيجة قربها من بلدة المليحة التي تُعَدّ نقطة صراع مستمر منذ قرابة ثلاثة أشهر. وكذلك شهدت المخيمات الواقعة في مدينة حلب (النيرب وحندرات) أعمالاً عسكرية، وتعرضت للقصف بالقذائف والبراميل المتفجرة، بينما سجل هدوء نسبي في أعمال القصف والاشتباكات في مخيم اليرموك، في ظل استمرار الحصار مع انفراج بسيط على صعيد إدخال المساعدات الإنسانية وإخراج الحالات الصعبة والحرجة والطلاب الجامعيين وطلاب التعليم الأساسي والثانوية العامة، إلا أن هذا الهدوء ما لبث أن تبدد بعد فشل الجهود المبذولة لتحييد المخيم وتطبيق المبادرة المطروحة لحل أزمته.

وفي مخيم خان الشيح ارتفعت وتيرة القصف بالبراميل على المخيم والمزارع المحيطة به، وكذلك شهد مخيم خان دنون اشتباكات بين الجيش الحر وعناصرمن القيادة العامة ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وعلى صعيد مخيمات الجنوب السوري، فقد استمرت معاناة السكان في مخيمي درعا والبلدات التي يوجد فيها اللاجئون الفلسطينيون والنازحون، كبلدة المزيريب واليادودة وغيرهما.

مخيم اليرموك:

ما زال مخيم اليرموك يخضع للحصار المفروض عليه من منتصف شهر تموز- يوليو ٢٠١٣ من قبل الجيش النظامي واللجان الأمنية الموالية له من عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة وقوات «الدفاع الوطني». فقد شهد النصف الأول من عام ٢٠١٤ سقوط المزيد من الأرواح بسبب الحصار المفروض عليه. وقد بلغ عدد ضحايا الجوع والحصار خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٤ فقط (٦١) شخصاً، بالإضافة إلى آخرين قضوا بسبب القصف والأعمال الحربية، ليصل العدد الكلي لمن قضى من أبناء مخيم اليرموك (٩٢٦) ضحية، حسب ما تم توثيقه في مجموعة العمل منذ بداية الأزمة ولغاية الأول من الشهر الخامس أيار/مايو ٢٠١٤. إلا أن الإحصائيات الموثقة تقول إن أعداد الضحايا خلال النصف الأول من العام قد بلغت (٤٦١) ضحية منها (٢١٩) من أبناء مخيم اليرموك.

هذا وقد دعت الأونروا على لسان المتحدث الرسمي باسمها، كريس غانس، كل أطراف الصراع إلى وقف ما سمّاها الأعمال الحربية، والسماح فوراً باستئناف عمليات توزيع المساعدات، وأعرب عن قلق الوكالة العميق من الوضع الإنساني السيئ في المخيم، وحقيقة أن اللجوء المتكرر إلى القوة المسلحة عرقل الجهود لتخفيف محنة المدنيين. وكرر مطالبة الأونروا القوية لكل الأطراف بالسعي إلى حل الخلافات عبرالسبل السلمية، وحثّها كل المعنيين على العمل للسماح وتسهيل الاستئناف الفوري لتوزيع الأغذية على المدنيين في داخل اليرموك.

طبياً، يعاني المخيم من النقص الكبير في الكادر الطبي المختص، إضافة إلى نقص حاد في الأدوية وانتشار حالات التجفاف بين الأهالي، بالرغم من المناشدات المتكررة التي أطلقها العاملون في السلك الطبي لكل من الحكومة السورية

ومنظمة الهلال الأحمر السوري للعمل على إيجاد حلول عاجلة للمشكلات الصحية في المخيم.

وفي ذات السياق، حذّرت الأمم المتحدة من وقوع كارثة إنسانية داخل المخيم، حيث أكدت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أن أكثر من (٢٠) ألف مدني يواجهون خطر الموت جوعاً، وذلك بعد انهيار اتفاق هشّ بين أطراف النزاع السوري على السماح بإدخال الطعام، وقال المتحدث الرسمي باسم الأونروا، كريس غانس، لصحيفة الإندبندنت إن «الوضع في اليرموك كان بائساً بالفعل، والآن أصبح أكثر من بائس».

أما على الصعيد التعليمي، فقد أعلنت الهيئات والمؤسسات الإغاثية في مخيم اليرموك في مرحلة من مراحل الحصار إيقاف العملية التدريسية في المخيم بسبب استمرار الحصار وانتشار الأمراض بين الطلاب في مختلف المراحل التعليمية، كفقر الدم والتهاب الكبد الوبائي.

اتفاقيات رفع الحصار بين التفعيل والتعطيل

أما على صعيد المبادرة، فتسود حالة من التشاؤم بين أهالي المخيم، نتيجة عدم توصل طرفي الصراع في المخيم إلى حل ينهي مأساتهم ومعاناتهم، نتيجة عدم وجود الرغبة الصادقة عند كلا الطرفين لإنهاء أزمة اليرموك والعمل على تحييده، وذلك في ظل تبادل الاتهامات بالمسؤولية عن توقف المصالحة وفشل الجهود الرامية إلى التوصل لحل يفضي إلى تحييد المخيم وفك الحصار عنه.

فقد شهدت الفترة المنصرمة من عام ٢٠١٤ حراكاً رسمياً وشعبياً لفك الحصار عن مخيم اليرموك وتطبيق بنود المبادرة المطروحة خلال العام الفائت، القاضية «بالتعاون مع السلطات الرسمية لتسوية أوضاع من يرغب من المسلحين وانسحاب جميع المسلحين من المخيم لضمان خلوّه من السلاح والمسلحين وعودة المخيم إلى ما كان عليه سابقاً منطقة آمنة»[١].

فقد عقد وفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة د. زكريا آغا سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين السوريين والفلسطينيين، في إطار «تحييد المخيمات الفلسطينية عن الانخراط والتورط في الأزمة الدائرة والتمسك بالحياد الإيجابي في التعاطي مع الأزمة السياسية وتداعياتها». وأعطى الوفد وعوداً بأنه لن يغادر دمشق إلا وقد حلت مشكلة المخيم، إلا أن الوفد انسحب فجأة دون إحراز أي خطوات إيجابية على الأرض.

في ٢ كانون الثاني ٢٠١٤، أعلنت الهيئة الوطنية الأهلية الفلسطينية المبادئ الأساسية للاتفاق على المبادرة لحل أزمة مخيم اليرموك وتحييده عن الحرب في سورية الذي نص على:

١- خروج المسلحين نهائياً من المخيم وضمان عدم عودتهم.

٢- تموضع المسلحين الفلسطينيين والفصائل الفلسطينية الموافقة على هذه المبادرة في محيط مخيم اليرموك لمنع دخول السلاح والمسلحين.

٣- تشكيل هيئة شعبية موسعة تضم الفعاليات والوجهاء وفلسطينيين وسوريين والفصائل الفلسطينية الموافقة على هذه المبادرة لتقود المرحلة المؤقتة إلى حين عودة أجهزة الدولة ومؤسساتها، وينبثق من هذه الهيئة مجموعة لجان فرعية ذات حصانة.

٤- بعد التأكد من خلوّ المخيم من السلاح والمسلحين وإغلاق كل الطرق الرئيسية والفرعية بين المخيم وجواره، تقوم الجهات المعنية والرسمية (بلدية ـ محافظة) بإعادة تأهيل المخيم وإزالة الحواجز الداخلية، وكذلك الركام الموجود،

(١) انظر في تقرير الحالة حول أوضاع فلسطينيي سورية ـ مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ومركز العودة الفلسطيني ـ لندن والجمعية التركية للتضامن مع الشعب الفلسطيني «فيدار» ص: ٢٠ ـ ٢١ – ٢٢ .http://actionpal.org/phocadownloadpap/PrivetRepo/sitreport.pdf

وتبدأ بصيانة البنية التحتية (ماء ـ كهرباء ـ هاتف...) وترميمها.

٥- عودة أهل المخيم إلى منازلهم وممتلكاتهم، وفتح الطرق لإمداده بالأغذية والمواد الأساسية.

٦- تسوية أوضاع من يرغب من المسلحين وتنظيم كشوفات بالأسماء.

٧- يحق لمكاتب الفصائل الفلسطينية الموجودة في المخيم بوجود (٣ إلى ٥) بنادق فيها للحراسة.

نص آلية تنفيذ بنود الاتفاق والمبادرة لتحييد/مخيم اليرموك/عن الأزمة السورية:

١- خروج المسلحين من المخيم نهائياً والتأكد من ذلك.

٢- تموضع المسلحين الفلسطينيين على محيط مخيم اليرموك، ويكون هذا التموضع المشترك على الصف الأول والثاني من الأبنية، بدءاً من غربي المحكمة حتى شارع ٣٠.

٣- دخول لجنة شعبية فلسطينية وسورية من سكان المخيم مكونة من ٥٠ شخصية للتأكد من خلوّ منطقة اليرموك من السلاح والمسلحين.

٤- أثناء أداء اللجنة الشعبية مهمتها، تقوم لجنة فنية (وحدات هندسية) بالكشف عن العبوات والمتفجرات في منطقة اليرموك.

٥- تدخل مجموعات من الفصائل الفلسطينية التي توافق على هذه المبادرة للانتشار على محيط المخيم في منطقة اليرموك لمنع دخول السلاح والمسلحين من خارج المخيم والتعاون في الحماية المشتركة للمخيم وتحييده.

٦- تقوم الجرافات بفتح الطرق الضرورية واللازمة للإغاثة ودخول المدنيين.

٧- تقوم اللجنة بإحصاء مخيم اليرموك وتسجيل قوائم اسمية وفق نموذج موحَّد للعائلات الموجودة، وذلك لسهولة توزيع السلات الغذائية.

٨- التأكد من إغلاق كافة الطرق والجادات المؤدية إلى منطقة اليرموك، لمنع وصول أية سيارة تحمل السلاح والمسلحين من الجوار إلى المخيم.

٩- عدم السماح لأيّ مسلح في محيط المخيم بالدخول أو التجوال في المخيم بسلاحه.

١٠- من الضروري أن تكون المجموعات المسلحة التي تتموضع في منطقة اليرموك، وكذلك في شارع اليرموك معروفة بتأييدها للمبادرة، حفظاً لنجاح هذه المرحلة.

١١- عند التأكد من خلوّ منطقة اليرموك من السلاح والمسلحين، والتموضع على محيط مخيم اليرموك، وكذلك إغلاق الطرق المؤدية إلى المخيم من نفس الاتجاه، يجري التواصل مع الجهات الشعبية لإدخال المواد الغذائية والطبية إلى منطقة اليرموك وتوزيعها وفق الكشوفات التي كانت قد أُعدَّت.

١٢- عندما تُنفَّذ المرحلة الأولى في منطقة اليرموك بنجاح، ينتقل العمل مباشرةً لتنفيذ المرحلة الثانية في منطقة فلسطين[1].

---

(١) الفصائل الموقعة على المبادرة أعلاه: ١. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/القيادة العامة، ٢. حركة فتح الانتفاضة، ٣. جبهة النضال الشعبي، ٤. طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة، ٥. حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، ٦. جبهة التحرير الفلسطينية، ٧. حزب الشعب الفلسطيني، ٨. حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح، ٩. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ١٠. الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين. أسماء الكتائب المسلحة والأشخاص الذين وقّعوا الاتفاق من جهة المسلحين: ١. أبو صالح فتيان، ٢. أبو هاشم الزغموت، ٣. العقيد الركن خالد الحسن، ٤. عن المؤسسات الإغاثية في اليرموك (خليل أبو سلمى)، ٥. أحرار اليرموك، ٦. منسق شبكة دعم المخيمات، ٧. عن الحراك الشعبي (إسماعيل أحمد)، ٨. عن العهدة العمرية (أبو هاني)، ٩. أبو تمام، ١٠. عن الفرقة الثانية (أبو توفيق السوري).

وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عقدت فصائل العمل الوطني الفلسطيني الموجودة في الجمهورية العربية السورية اجتماعاً لمناقشة ومتابعة التطورات الجارية في مخيم اليرموك والمخيمات الفلسطينية الأخرى، جراء تفاقم الأوضاع الإنسانية والحياتية التي يعانيها الشعب الفلسطيني داخل المخيم. وأكد المجتمعون التمسك الحازم بالمبادرة الفلسطينية التي عبّرت عن الإجماع الوطني الفلسطيني ٢٠١٣/٨/٦، وجددوا عزمهم على مواصلة الجهود لإغاثة أبناء المخيم، وتوافقوا على مجموعة من الإجراءات العملية الملموسة، ودعوا إلى انسحاب كافة المسلحين من مخيم اليرموك وإخلاء المخيم من السلاح والمسلحين، ودعوا سكان المخيم للعودة إليه، وإلى فتح طريق آمن يمكّن وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من إدخال المواد الغذائية والطبية إلى المخيم، وفسح المجال لمن يرغب من الحالات الإنسانية والمرضى وأصحاب الاحتياجات الخاصة في الخروج من المخيم، والتعاون مع الجهات المختصة في الجمهورية العربية السورية والأونروا لتوفير مراكز إيواء وتقديم الرعاية والحماية لهم، وتسهيل دخول لجنة المتابعة المكلفة من الفصائل إلى المخيم لإدارة حوار مباشر مع كافة المجموعات والفصائل المسلحة للخروج من المخيم، ومع المؤسسات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والأهلي لإنهاء معاناة من بقي داخل المخيم أو خارجه، بالإضافة إلى العمل مع السلطات الرسمية السورية لتسوية أوضاع من يرغب من المسلحين وخروجهم من المخيم، ومواصلة الجهود مع الجهات الرسمية لإطلاق سراح المعتقلين الذين لم يثبت تورطهم في الأحداث الجارية. هذا وقد شهد المخيم تنفيذ خطوات أولى من المبادرة، تجسدت بتوزيع المواد الغذائية وإخراج حالات مرضية وإنسانية وطلبة الجامعات والمدارس، وانتشار القوة الفلسطينية المشتركة على محيط المخيم. وبتاريخ ١٠ شباط/فبراير، أعلن أمين سر اللجنة الفلسطينية للحوار الوطني في مخيم اليرموك راتب شهاب، «أن المسلحين الغرباء بدأوا منذ أمس بالانسحاب من القواطع الرئيسية إلى خارج الحدود الإدارية لمخيم اليرموك، إيذاناً ببدء التنفيذ العملي لمبادرة الإجماع الوطني الفلسطيني في المخيم». وأضاف شهاب أنه تقررت عودة لجنة الحوار الفلسطينية إلى داخل المخيم فوراً لوضع الترتيبات الضرورية واتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها إعادة الحياة من جديد إلى المخيم والعودة به إلى ما كان عليه قبل ٢٠١٢/١٢/١٧، تمهيداً لإعادة مئات الآلاف من المهجرين الفلسطينيين والسوريين إلى بيوتهم.

وفي تاريخ ١ آذار/مارس أعاد المسلحون داخل المخيم انتشارهم بحجة تباطؤ الفصائل والنظام السوري في تنفيذ المبادرة. وفي ٣ آذار/مارس أدانت الفصائل باجتماعها «العدوان الجديد على مخيم اليرموك»، وحمّلت المجموعات المسلحة المسؤولية الكاملة عن أمن المخيم وسلامته، وطالبتها بالخروج.

وفي ١٥ آذار/مارس اجتمع وفد منظمة التحرير الفلسطينية مع الفصائل الفلسطينية الـ ١٤ في مقر المجلس الوطني الفلسطيني في دمشق. وبعد لقاءات مع القيادة السياسية والأمنية السورية، أكد «استئناف العمل على تنفيذ المبادرة الوطنية من النقطة التي تم التوقف عندها، وإعادة تشكيل الوفد المفاوض على أن يكون متوازناً ويعبّر عن الإجماع الوطني الفلسطيني وإرادة العمل الموحدة، من أطراف التحالف ومنظمة التحرير ومن سفارة دولة فلسطين، على أن يقوم هذا الوفد في البدء بالاتصال فوراً بالمجموعات المسلحة الفاعلة في مخيم اليرموك، للعمل على انسحاب المسلحين الغرباء من المخيم وانتشار القوة الفلسطينية المشتركة على أطراف المخيم وإغلاق الطرق المؤدية إليه، عدا المدخل الرئيسي (الجسر)، وسيتم فتح مخفر اليرموك كي تتمكن عناصر الشرطة من ضمان أمن المخيم، وفي ذات الوقت يتم إعداد كشف بأسماء العناصر الفلسطينية المسلحة وغيرها لتسليم أسلحتهم وتسوية أوضاعهم، وإعداد الأفران وتهيئتها للعمل بعد تأمين الطحين والوقود، ودعوة أهالي المخيم للعودة إلى مخيمهم، وتشكيل لجان للعمل الاجتماعي والإنساني والإغاثي... من المنظمة والتحالف والمستقلين، وتعيين لجنة مشتركة ميدانية من الدولة وفصائل الـ ١٤، مهمتها التدقيق في تنفيذ الخطوات المتفق عليها».

كذلك حُدِّد سقف زمني لتنفيذ بنود الاتفاق، بحيث يتم على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: دخول القوة المشتركة وتموضعها على أطراف المخيم، ودخول عناصر الشرطة إلى المخفر (خلال ثلاثة أيام بدءاً من اليوم التالي).

المرحلة الثانية: عودة الخدمات المختلفة إلى المخيم.

المرحلة الثالثة: عودة الأهالي إلى المخيم.

سيُنفَّذ كل ما ذكر أعلاه خلال مدة محددة، أقصاها أسبوعان، على أن تبدأ بعد يومين عملية إدخال المساعدات الغذائية بالترافق مع حملة تطعيم أطفال المخيم بالشراكة مع الهلال الأحمر الفلسطيني ووزارة الصحة عبر وزارة الشؤون الاجتماعية.

وفي ٢٢ آذار أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، على لسان مسؤولها الإعلامي أنور رجا، «فشل جميع المبادرات ولا حل سلمياً قريباً لأزمة مخيم اليرموك»، متهماً المجموعات المسلحة «الغريبة» بالمسؤولية عن ذلك.

وفي الخامس من أيار/مايو التقى وفد منظمة التحرير الفلسطينية مع الفصائل الـ١٤، وصرح بلال قاسم عضو الوفد «بأن الأمور ما زالت تسير ببطء، وأن أهم ما تم الاتفاق عليه هو استمرار دخول المساعدات الإنسانية والغذائية والدوائية إلى المخيم وخروج الحالات الصحية والصعبة والطلاب إلى خارج المخيم». وفي ما يخص المعتقلين لدى الدولة السورية، فقد أثمرت الاتصالات مع الدولة السورية البحث الجدي بشأن المعتقلين وضرورة إطلاق سراحهم، وتسوية أوضاعهم، كل حسب تهمته ووضعه، وأكد العمل الجاد من خلال الحوار مع المسلحين للوصول إلى حل جذري معهم بضرورة خروج السلاح والمسلحين من المخيم وعودة أهله وسكانه إليه .

وفي ٢٠ حزيران/يونيو أُبرم اتفاق بين ممثلين عن الأونروا والحراك الشعبي والعسكري والهيئات الإغاثية في مخيم اليرموك وممثلين عن الحكومة السورية والسلطة الفلسطينية.

ونص الاتفاق، الذي وُقِّع في مقر بلدية اليرموك داخل المخيم على عدد من النقاط، أبرزها: وضع نقاط تمركز حول حدود المخيم، لضمان عدم دخول أي مسلح من خارج المخيم، وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة متفق عليها، وقوة أمنية لحفظ الأمن داخل المخيم، ومنع دخول أي شخص متهم بالقتل حالياً، إلى حين إتمام المصالحة الأهلية.

ونصّ أيضاً على أن على كل المسلحين السابقين الذين يريدون العودة إلى المخيم الدخول بشكل مدني، وضمان عدم وجود سلاح ثقيل داخل المخيم وعدم تعرضه لأي عمل عسكري، وفتح المداخل الرئيسية في شارع اليرموك وشارع فلسطين وتجهيز البنى التحتية، والتعهد بمنع أي مسلح من جوار المخيم من دخوله نهائياً، وتسوية أوضاع المعتقلين ووقف إطلاق النار فوراً.

إن جميع هذه المبادرات لم تفلح برفع الحصار عن المخيم، ولم ترق إلى مستوى التنفيذ، فما زال المخيم يتعرض للقصف وتبادل إطلاق النار بين طرفي الصراع فيه، والخاسر الوحيد هو اللاجئ الفلسطيني الذي ما زال يدفع فاتورة هذا الحصار الجائر المفروض على مخيم اليرموك منذ قرابة عام.

أبرز أحداث المخيم

- يوم ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: تعرضت لاجئات فلسطينيات للضرب بعد محاولتهن الخروج من مخيم اليرموك عبر حاجز «يلدا ـ حجيرة»، وذلك عند وصولهم إلى الطرف المقابل من الحاجز الذي يسيطر عليه الأمن السوري.
- يوم ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: التقى وفد شبابي من أبناء مخيم اليرموك في العاصمة السورية دمشق، وفدَ منظمة التحرير الفلسطينية القادم من رام الله برئاسة أحمد مجدلاني، وسلمه رسالة من أهالي اليرموك، طالبهم

فيها بتحمل مسؤوليتهم تجاه اللاجئين ومخيماتهم، والعمل على تحييدهم من الصراع الدائر في سورية، وحثهم على العمل من أجل فك الحصار وإبعاد الحواجز، وإدخال الغذاء والدواء اللازم إلى المخيم بالسرعة القصوى، والعمل على إطلاق سراح معتقلي الرأي، وإحالة المتورطين على المحاكم القانونية، ومعرفة مصير المفقودين.

- في يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: حاولت وكالة الأونروا إدخال قافلة مساعدات غذائية مكونة من ست شاحنات إلى المخيم من طريق منطقة السبينة حاجز الكابلات، إلا أن تلك المحاولة باءت بالفشل بعد تعرض القافلة لإطلاق النار أثناء عبورها حاجز بردى، ما أدى إلى عودتها من حيث أتت.
- يوم ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤: تعرض المخيم للقصف من قبل الطيران المروحي التابع للجيش النظامي ببرميل متفجر استهدف المنطقة القريبة من حديقة فلسطين.
- يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: شهد المخيم خروج العديد من التظاهرات التي طالبت طرفي النزاع بتحييد المخيم وفكّ الحصار فوراً عن المخيم وتحييده وتنفيذ بنود المبادرة.
- يوم ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: تمكنت الأونروا من إدخال ٢٠٠ طرد غذائي لسكان المخيم عبر الحاجز التابع للجيش النظامي أول المخيم، وترافق ذلك مع إخراج عدد من المرضى وكبار السن للعلاج خارج المخيم.
- يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: أُدخل عدد من السلل الغذائية إلى مخيم اليرموك، إلا أنّ توزيع المساعدات أُوقف بعد أن حدثت اشتباكات بين المجموعات المسلحة وعناصر القيادة العامة، ما أدى إلى سقوط عدد من الجرحى بين المدنيين.
- يوم ٢ فبراير/شباط ٢٠١٤: اختُطف فؤاد عمر أبو باسل، رئيس الهيئة الوطنية الأهلية الفلسطينية، التي تُعَدّ الجهة الوسيطة بين النظام والمجموعات المسلحة داخل اليرموك، قبل أن تُعلَن وفاته تحت التعذيب في سجون النظام السوري بتاريخ ١١ أيار/مايو ٢٠١٤.
- وفي ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٤: انتشر (١٤٠) من عناصر الحراك الشعبي الفلسطيني داخل حارات مخيم اليرموك في محيط ساحة الريجة ومنطقة محكمة اليرموك، وتسلم عناصر الحراك الشعبي مقارّ الكتائب الفلسطينية، وذلك بعد إعادة انتشار المقاتلين الفلسطينيين على حدود مخيم اليرموك، استعداداً لتنفيذ المبادرة.
- يوم ٣ آذار/مارس ٢٠١٤: عودة دخول المسلحين إلى الانتشار في المخيم تحت حجة عدم التزام النظام والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة تنفيذ بنود المبادرة.
- يوم ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٤: سقطت قذيفة هاون على تجمّع للأهالي الذين كانوا ينتظرون دورهم في الحصول على المساعدات، أدت إلى سقوط سبع ضحايا وعشرات الجرحى، بينهم عدد من الأطفال.
- يوم ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤: أُعلن تأسيس «المجلس المدني في مخيم اليرموك» الذي يتألف من شخصيات وفعاليات أهلية من أبناء المخيم، كخطوة نحو تنظيم الشؤون المدنية.
- ١ حزيران/يونيو ٢٠١٤: أصدر أهالي مخيم اليرموك بياناً أعلنوا فيه إضرابهم عن الطعام ورفضهم تسلّم المساعدات الغذائية، وذلك احتجاجاً على اعتقال الجيش النظامي والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة عدداً من نساء المخيم، وذلك أثناء تسلّم الطرود الغذائية على طريق حاجز بيت سحم.
- ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٤: استؤنف في مخيم اليرموك توزيع المساعدات الغذائية على أهالي مخيم اليرموك المحاصرين، حيث احتوت المساعدات على كمية من الخضار والفاكهة والخبز.
- ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٤: أعلن أهالي مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في بيان لهم امتناعهم عن تسلّم المساعدات الغذائية، وذلك احتجاجاً على استمرار الحصار المشدد المفروض على مخيمهم منذ أحد عشر شهراً. وعبّر البيان عن

احتجاجهم على المعاملة المهينة المترافقة مع الضرب واعتقال النساء والرجال على أيدي عناصر الأمن السوري.

- ١٥ حزيران/يونيو: أكد وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية في سورية علي حيدر، عقب لقائه مدير الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية أنور عبد الهادي، حرص الدولة السورية على إخراج مخيم اليرموك من أزمته وإنهاء معاناة المواطنين الفلسطينيين والسوريين فيه.
- ١٧حزيران/يونيو: اغتيال الناشط الإغاثي وعضو تجمّع أبناء اليرموك والمجلس المدني لمخيم اليرموك «أبو العبد خليل» من قبل مجموعة مسلحة داخل المخيم.
- ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤: توقيع اتفاق جديد لتحييد المخيم في اجتماع ضم كلاً من رئيس فرع فلسطين للمخابرات السورية ممثلاً عن الدولة السورية، وعدد من ممثلي الفصائل الفلسطينية، إضافة إلى ممثلين عن الهيئات الأهلية والإغاثية والكتائب المسلحة داخل المخيم، في مبنى بلدية مخيم اليرموك.

قدسيا:

سادت حالة من القلق والتوتر بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا إلى بلدة قدسيا بعد تعرضها لقصف عنيف بالطيران الحربي، ما أدى إلى وقوع عدد من الضحايا، عرف منهم الأم فوزية الريان وطفلتها منى رامي الباش، إضافة إلى الدمار الهائل في الأبنية، حيث اضطرت المئات من العائلات الفلسطينية التي نزحت من مخيماتها إلى البلدة للنزوح عنها مرة ثانية مشياً على الأقدام والمبيت في العراء.

يذكر أن نحو ٦٠٠٠ عائلة من مخيم اليرموك وباقي المخيمات الفلسطينية موجودة حالياً في منطقة قدسيا بعد نزوحها إليها جراء تدهور الوضع الأمني في مخيماتهم.

كذلك أغلقت البلدة لأكثر من أسبوعين خلال شهر آذار قبل إعادة فتح الطرقات الواصلة بينها وبين المناطق المجاورة.

وفي الجانب الإغاثي، وزعت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤ مساعدات عينية على اللاجئين الفلسطينيين النازحين إلى ضاحية قدسيا في مدينة دمشق.

عدرا:

تعرضت مدينة أبناء الشهداء التعليمية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في منطقة عدرا بريف دمشق لسقوط عدد من القذائف، أدت إلى وقوع ٤ ضحايا فلسطينيين، بينهم ثلاثة أطفال، هم الطفل أحمد خلف، الطفل بهاء خلف، الطفل خالد ناصر، وخالد صالح تواتي، كذلك سُجل سقوط عدد من الجرحى من قاطني المدرسة.

الجدير ذكره أن مدينة أبناء الشهداء التعليمية يقطنها نحو ٨٠٠ شخص نزحوا من مخيم اليرموك إليها، إلا أن العدد انخفض كثيراً بسبب اشتداد المعارك في منطقة عدرا بين مجموعات الجيش الحر والجيش النظامي.

مخيم درعا:

لا يزال مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين يتعرض للقصف شبه اليومي وسقوط البراميل المتفجرة نتيجة اشتداد المعارك في مدينة درعا والجوار، ما أدى إلى تدمير كبير في المنازل وجعل السكان يعانون أزمات معيشية وإنسانية خانقة على مختلف المستويات. فالمخيم يفتقد للمحروقات والخبز والمواد الأساسية اللازمة للحياة، في ظل ارتفاع معدل البطالة وتوقف معظم السكان عن العمل وعدم وصول قوافل الإغاثة بسبب ما تشهده محافظة درعا من تدهور في

الأوضاع الأمنية فيها.

وقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين في محافظة درعا حسب إحصائيات الأونروا نهاية ٢٠١٢ بنحو (٣٠,٣٤٣) لاجئاً يتوزعون في مدينة درعا البلد ومخيم درعا ودرعا الطوارئ والمزيريب والعجمي واليادودة وتل شهاب وغيرها من قرى درعا.

وشهدت بلدة المزيريب سقوط العديد من الضحايا والشهداء نتيجة القصف بالبراميل المتفجرة وانفجار سيارة مفخخة، وكذلك بلدة اليادودة التي أدى انفجار حافلة ركاب صغيرة فيها إلى وفاة وجرح العديد من أبناء البلدة.

أبرز أحداث المخيم

- يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: انفجارسيارة مفخخة في بلدة المزيريب، أدى إلى سقوط عدد من الجرحى.
- يوم ٩ شباط/فبراير ٢٠١٤ سقوط برميل متفجر بالقرب من مدرسة «ترعان» التابعة للأونروا في المزيريب، ما أدى إلى إصابة نحو ٤٠ طالباً من طلاب المدرسة إلى جانب أربعة من موظفي المدرسة، أحدهم إصابته خطيرة.
- يوم ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ مجزرة مروعة شهدها تجمع مزيريب للاجئين الفلسطينيين في درعا جراء القصف بالبراميل المتفجرة على مدرسة عين الزيتون التابعة لوكالة الأونروا والمستوصف الصحي التابع لها، أثناء وجود الطلاب داخل المدرسة، ما أدى إلى سقوط ١٥ عشرة ضحية، هم: حسنة الخروبي، حنان سمير الخطيب، زكريا صالح الميساوي، محمد غالب الدالي، أحمد حسن الدالي، يزن بشار الغوراني، حورية الصيد، عمشة عبد الله، أحمد الزواوي، بتول عمر السيدي، الطفل محمد خليل أبو شلة، الطفلة عيدة خليل أبو شلة، الطفل زاد الخير خليل أبو شلة، الطفل هايل محمد عايد وهنية أحمد السعيد (٥٠) عاماً.
- يوم ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤: انفجار حافلة ركاب صغيرة (سرفيس) مفخخة في بلدة اليادودة، أدى إلى وقوع ٦ ضحايا فلسطينيين من بلدة مزيريب، هم رضوان حسن علي السبروجي، كاملة حسين علي، إيمان الجاموس، عائشة السبروجي، الطفلة هبة رضوان السبروجي، الطفل محمد رضوان السبروجي إضافة إلى عدد من الجرحى.

مخيم خان الشيح:

يقدر عدد سكان مخيم خان الشيح بـ (٧٠٠٠) نسمة بعد عمليات النزوح في الاتجاهين التي تعرض لها المخيم، فيما قدرت الأونروا عدد سكانه في نهاية ٢٠١٢ بـ (٢١٩٠٧) لاجئين مسجلين.

وتتعرض منطقة خان الشيح للقصف بالبراميل المتفجرة، التي وصلت بالتوثيق إلى نحو (٨٥) برميلاً توزعت في منطقة العباسية ومخيم اللاجئين الفلسطينيين وقرية السكيك والمنشية، بالإضافة إلى غارات الطيران الحربي (الميغ) التي تستهدف منطقة العباسية بنحو متواصل، وكذلك القصف اليومي براجمات الصواريخ والمدفعية الثقيلة التي خلفت العديد من الإصابات والضحايا في صفوف المدنيين الذين وصل عددهم إلى نحو ٧٣ ضحية موثقة وقرابة ٥٠٠ جريح.

ويعاني الأهالي من الفقر والعوز الشديدين، بسبب انعكاسات ما تشهده المنطقة من أعمال عنف بين طرفي النزاع الدائر في سورية، رغم التأكيد المتكرر من الأهالي لخلوّ المخيم من أي عناصر مسلحة والتزامهم الحياد حيال ما يجري.

وتقوم قوات النظام السوري بوضع الحواجز على المداخل المؤدية إلى مخيم خان الشيح والمناطق المحيطة فيه، وبالتالي فهي تصادر وتمنع دخول المواد التموينية والإغاثية إلى المنطقة، ما أثر سلباً في حياة السكان، وأدى إلى إغلاق الأفران والمنشآت المخصصة لبيع الطحين أو المواد الأساسية اللازمة للحياة، ونشوء طبقة من التجار الذين يستغلون خطورة الوضع لبيع المواد بأسعار مرتفعة جداً. ومن جانب آخر، يعاني العديد من أهالي المخيم من مصاعب كبيرة أثناء محاولتهم الحصول على المعونات الغذائية المخصصة لهم من الأونروا، حيث تُوزَّع تلك المساعدات

في منطقة صحنايا البعيدة نسبياً عن المخيم، ما يضطر العديد من النساء إلى المرور عبر منطقة زاكية التي تشهد اشتباكات وقصف متكرر، معرضات أنفسهنّ للخطر، إضافة إلى احتمال إغلاق الطريق فجأةً بسبب الاشتباكات، وهو ما حدث أكثر من مرة، ما أجبر العديد من النساء على البقاء لأوقات طويلة خارج المخيم، حتى تُفتَح الطريق مرة ثانية. ويشار إلى أن طريق زاكية هي الطريق الوحيدة المفتوحة من المخيم إلى صحنايا.

مع تكرار عمليات الاعتقال التي وصلت إلى قرابة (٤٥) حالة من أبناء المخيم، والإهانات على الحواجز، آثر العديد من السكان البقاء في المنطقة أو في بيوتهم خوفاً من الاعتقال العشوائي، سواء من العمال الموظفين في الدولة أو القطاع الخاص، ما أدى إلى فصلهم من أعمالهم وازدياد نسبة البطالة وضعف المردود.

أما الوضع الصحي، فيشكو السكان من عدم وجود أطباء أو نقطة طبية في المنطقة، باستثناء مستوصف الأونروا الذي يعمل بطاقته الدنيا، وكذلك لا توجد أي نقطة طبية ثابتة للهلال الأحمر للطوارئ، على الرغم من افتتاح المدارس ووجود حالات أمراض مزمنة بين السكان، وكذلك إصابات متكررة ناجمة عمّا يتعرض له المخيم من قصف متواصل بالطيران والبراميل المتفجرة والمدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ، ما يضطر السكان إلى الخروج من المنطقة لتلقي العلاج بطريقة أو بأخرى، وتحمّل تكاليف العلاج والمعيشة، رغم خطورة الطرق المسلوكة، للدخول والخروج، وانقطاع معظم الطرقات الواصلة بين المخيم ومركز المدينة.

أبرز أحداث المخيم

- سُجل يوم ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ سقوط براميل متفجرة على المنطقة الشرقية من المخيم والمزارع المحيطة به، ما أدى إلى وقوع ٣ ضحايا هم: الطفلان قصي ويامن رياض نهار، ومحمد أحمد سويد، وعدد من الجرحى، أثناء جمعهم الحطب للتدفئة.
- سُجل يوم ٤ آذار/مارس ٢٠١٤ سقوط عدة قذائف في محيط جامع الرضى، ما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات. أما في يوم ٢١، فقد سقطت قذيفتان على الشارع العام اقتصرت أضرارهما على الماديات.
- كذلك شهد المخيم يوم ٢٤ آذار/مارس سقوط قذيفتين على القسم الغربي منه، هذا بالإضافة إلى ما شهدته المناطق والمزارع المتاخمة له من سقوط براميل متفجرة وصلت شظاياها إلى منازل المخيم، ما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا والجرحى من أبناء المخيم.
- يوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، نفذ أهالي مخيم خان الشيح وقفة صامتة تخللتها إضاءة بعض الشموع، وذلك إحياءً لذكرى يوم الأرض.
- يوم ٢٠١٤/٥/١٥ أحيا اللاجئون الفلسطينيون في مخيم خان الشيح الذكرى السادسة والستين لنكبة فلسطين.
- يوم ٢١ حزيران/يونيو تعرضت منطقة خان الشيح الملاصقة للمخيم للقصف بأحد البراميل المتفجرة، ما سبب دماراً كبيراً أصاب بعض المنازل، إضافة إلى وقوع ١١ ضحية من عائلة الصفدي السورية.

مخيم الحسينية:

لا يزال سكان مخيم الحسينية بانتظار عودتهم إلى مخيمهم بعد سيطرة الجيش النظامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة وفتح الانتفاضة وجبهة النضال عليه يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

ويعاني الأهالي من أزمات إنسانية ومعيشية مأسوية نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية، وخاصة في ظل نزوح جميع سكان المخيم واستئجار منازل بأسعار مرتفعة في مناطق أكثر أمناً، بعد منعهم من العودة إلى بيوتهم.

أبرز أحداث المخيم

- **يوم ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ نظم وفد من وجهاء وأعيان أهالي مخيم الحسينية زيارة لوزير المصالحة الوطنية في دمشق، للمطالبة بعودتهم إلى مخيمهم، وقد وعد الوزير بدوره بالعمل على عودة الأهالي إلى منازلهم، وطالب الوفد بإعداد دراسة كاملة عن مخيم الحسينية وأوضاعه واحتياجاته.**
- **يوم ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، التقى وفد من وجهاء مخيم الحسينية وأهاليه بالسفير الفلسطيني في دمشق، وبحث معه أوضاع مخيم الحسينية وأمور عودة سكانه إليه في أسرع وقت ممكن. ووعد السفير الفلسطيني محمود الخالدي الوفد بالعمل على إعادة الأهالي.**
- **يوم ٢٣ آذار/مارس، قدّم وفد من أهالي المخيم مذكرة لمحافظ مدينة القنيطرة معن صالح، شرحوا فيها معاناة أهالي مخيم الحسينية بسبب اضطرارهم إلى الخروج من بيوتهم وتركهم لمخيمهم نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية.**

مخيم السبينة:

بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين السوريين الذين سقطوا في مخيم السبينة منذ بداية الأحداث السورية وحتى نهاية مايو/أيار ٢٠١٤، حسب الإحصائيات التي يوثّقها فريق التوثيق في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ٥٨ شخصاً.

إلى ذلك، لا يزال الغموض يلفّ ما يدور من أحداث داخل مخيم السبينة، وخاصة بعد سيطرة الجيش النظامي على منطقة السبينة، ومن ضمنها المخيم يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ ، فيما يعاني سكان مخيم السبينة النازحون عنه جراء الأحداث الدامية التي شهدها مخيمهم وتعرضه للقصف المستمر والدمار الذي حل به من ظروف إنسانية قاسية.

مخيم السيدة زينب:

يشكو سكان مخيم السيدة زينب من أزمات اقتصادية متعددة، أبرزها ارتفاع أسعار المواد الغذائية، إضافة إلى نقص العديد من المواد الأساسية كالخبز والمحروقات. ويعاني الأهالي أيضاً من انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة.

مخيم جرمانا:

يعاني سكان مخيم جرمانا من نقص الخدمات الأساسية وشحّ المواد الغذائية والأدوية والمحروقات. كذلك تسود حالة من التوتر وعدم الاستقرار بين السكان، نتيجة التدهور الأمني في المناطق المحيطة، واستهداف منطقة جرمانا بالعديد من قذائف الهاون، ما أدى إلى وقوع العديد من الجرحى.

أبرز أحداث المخيم

- **يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نشب حريق في مركز إيواء «عارة» المخصص للنازحين الفلسطينيين في المخيم، ما أدى إلى احتراق معظم الخيام الموجودة فيه.**
- **يوم ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، سُجل سقوط قذيفة هاون على المخيم، ما أدى إلى وقوع عدد من الضحايا والجرحى.**
- **سُجل يوم ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ سقوط نحو ستّ قذائف هاون على مناطق متفرقة في مخيم جرمانا للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق، دون أن تؤدي إلى وقوع أي إصابات، وأعلنت الأونروا على إثره إيقاف جميع أنشطتها الصحية والتعليمية استثنائياً، بسبب التوتر الأمني في محيط المخيم.**
- **يوم ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، سقطت قذيفة هاون على مديرية ناحية جرمانا، أصابت شظاياها ابن مخيم جرمانا أحمد سليم عبد الله، ما أدى إلى وفاته لاحقاً.**

مخيم خان دنون:

شهد مخيم خان دنون في ريف دمشق توتراً ملحوظاً خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤، ما أدى إلى تأزيم الأوضاع المعيشية المأسوية التي يعيشها أهالي المخيم. إذ وقعت اشتباكات عنيفة بين مجموعات من الجيش الحر ومجموعات من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، في محيط المخيم يوم الأول من نيسان/أبريل ٢٠١٤، أدت إلى سقوط اثنين من عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة.

أما من الجانب الاقتصادي، فيعاني سكان مخيم خان دنون من أزمات معيشية ضاغطة، في ظل استقباله لآلاف النازحين، تجلت في شحّ المواد الغذائية وانتشار البطالة وفقر الحال، واستمرار انقطاع التيار الكهربائي والمياه والاتصالات لفترات زمنية طويلة، والمعاملة المهينة التي يتلقونها من عناصر الحاجز التابع للجيش النظامي. كذلك يشكو سكان المخيم من أزمة في تأمين القبور، بسبب امتلاء مقبرة المخيم، حيث بدأ أهالي المخيم يدفنون موتاهم في الفراغات الضيقة بين القبور.

وطالب الأهالي الأونروا والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين والهيئات والمؤسسات والجمعيات الخيرية التحرك العاجل لإغاثة سكان المخيم وعونهم، بغية التخفيف من حدّة الفقرِ والحاجة.

يذكر أن عدد الضحايا الذين قضوا من أبناء مخيم خان دنون بحسب الإحصائيات الموثقة لمجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية منذ بداية الحرب في سورية وحتى نهاية شهر أيار/مايو ٢٠١٤ بلغ اثنا عشر شخصاً.

أبرز أحداث المخيم

- يوم ٢٦ فبراير/شباط، أجبر عناصر الحاجز التابع للجيش النظامي عمال وكالة الأونروا على إفراغ كامل حمولة الشاحنة المليئة بالسلل الغذائية المخصصة لأبناء المخيم، وصادروا بعضها.
- يوم ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، شهد المخيم حملة اعتقالات عشوائية طاولت اللاجئين الفلسطينيين النازحين من مخيم السبينة إلى مخيم خان دنون، حيث سُجل اعتقال خمسة أشخاص لم تعرف أسماؤهم.
- يوم ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، جرت اشتباكات عنيفة بين مجموعات من الجيش الحر ومجموعات من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة في محيط مخيم خان دنون، أدت إلى سقوط اثنين من عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة.
- يوم ١ حزيران/يونيو ٢٠١٤، حصلت حركة نزوح كبيرة من مخيم خان دنون بسبب التوتر الأمني الذي تشهده المناطق المحيطة بالمخيم، إضافة إلى تعرض المخيم للقصف والاشتباكات أكثر من مرة.

مخيم الرمل ـ اللاذقية:

رغم الهدوء النسبي الذي ينعم به مخيم الرمل في اللاذقية، إلا أن حالة من عدم الارتياح والشعور بالأمان تسري بين سكانه، نتيجة التشديد الأمني على مداخل المخيم ومخارجه، والتخوف من حملات الدهم والاعتقال التي يقوم بها الأمن السوري بين الفينة والأخرى.

اقتصادياً، يشكو سكان المخيم من ضيق الحال وغلاء الأسعار وشحّ المواد الغذائية وانتشار البطالة، إضافة إلى ارتفاع إيجارات المنازل ارتفاعاً كبيراً. ويذكر أن المخيم يستقبل العشرات من العائلات التي نزحت من المخيمات الفلسطينية الأخرى.

أبرز أحداث المخيم

• يوم ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، وزعت الأونروا السلل الغذائية للحالات الصعبة من العائلات الفلسطينية المقيمة في المخيم والنازحة.

• يوم ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٤، وصلت قافلة إغاثية باسم «حملة الوفاء الأوروبية» إلى اللاذقية، ووُزِّعت المواد التموينية والإغاثية على سكان المخيم.

مخيم العائدين ـ حمص:

مع تزايد وتيرة تدهور الأوضاع الأمنية في سورية، ازدادت معها معاناة سكان مخيم العائدين في حمص، الذين باتوا يشتكون من استمرار إغلاق حاجز الجيش النظامي لمداخل المخيم ومخارجه أمام حركة السيارات منذ أكثر من شهر، إضافة إلى التشديد الأمني على أهل المخيم.

كذلك يعاني أهل المخيم من فقر الحال وشحّ المواد الغذائية وانتشار البطالة، ما جعل الكثير من عائلات المخيم تضطر إلى بيع منازلها وأثاثها بأبخس الأثمان من أجل الهجرة إلى الدول الأوروبية طلباً للأمان والعيش الكريم.

أبرز أحداث المخيم

• يوم ٩ شباط/فبراير ٢٠١٤، حملة دهم وتفتيش واسعة لمنازل مخيم العائدين في حمص قام بها الجيش النظامي للبحث عن مسلحين فيه. ترافق ذلك مع حصار المخيم من كافة جهاته من قبل دبابات الجيش النظامي، وانتشار القناصة على سطوح الأبنية السكنية المرتفعة التابعة للسكن الجامعي وخزان المياه المطلة على المخيم.

• يوم ٢ آذار/مارس ٢٠١٤، وفاة الشاعر الفلسطيني إبراهيم محمد الصالح، المعروف بأبو عرب، وذلك بعد صراع مع المرض.

• سُجل يوم ١١ آذار/مارس ٢٠١٤، وفاة الطفل نور الدين ماجد خليلي برصاصة طائشة في الرأس أثناء خروجه من مدرسته.

•يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، قُصف حيّ كرم الشامي المحاذي للمنطقة الجنوبية للمخيم، ما أدى إلى وقوع عدد من الضحايا، عرف منهم مهند فايز القاضي (٥٠ عاماً)، كذلك سقط عدد كبير من الجرحى.

• يوم ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، سقط ثلاثة لاجئين فلسطينيين، هم: أحمد ناجي ساعد، فاروق إبراهيم وإيهاب الأخرس إثر انفجار سيارة مفخخة بالقرب من مسجد بلال الحبشي في حيّ عكرمة المجاور لمخيم العائدين في حمص أثناء خروج الأهالي بعد تأديتهم لصلاة الجمعة.

مخيم العائدين ـ حماه:

هدوء نسبي ينعم به أهالي مخيم العائدين في حماه تعكّره حملات الدهم والاعتقال التي يشنها الأمن السوري بين الفينة والأخرى، ما يثير الهلع والرعب لديهم بسبب خوفهم على أبنائهم من الاعتقال التعسفي. ومن جهة أخرى، يعاني سكان المخيم من تدهور الأوضاع المعيشية بنحو كبير، إضافة إلى تفاقم أزمات الكهرباء والمحروقات والخبز وارتفاع أسعار المواد الأولية ارتفاعاً كبيراً.

وتتركز معاناة الأهالي في الجانب الاقتصادي بسبب البطالة وغلاء أسعار المواد التموينية والمعيشة عموماً، إضافة إلى أزمات في توفير المحروقات.

مخيم النيرب:

أدت المعارك الدائرة في مدينة حلب ومحيط مطار النيرب إلى تفاقم معاناة سكان المخيم، إذ استمرّ تعرض المخيم للقصف وسقوط القذائف بنحو ملحوظ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤.

معيشياً، يقبع سكان مخيم النيرب في ظلام دامس منذ عدة أشهر، ما اضطرهم للجوء إلى الاشتراك بمولدات خاصة من أجل إيصال التيار الكهربائي إلى منازلهم وحاراتهم. وما زاد من معاناتهم عدم توافر المياه وغلاء الأسعار والنقص الشديد في المواد الغذائية والأدوية والمحروقات.

وفي ظل هذه الظروف، يشعر سكان المخيم بعدم الأمان نتيجة مشاركة بعض أبنائه في القتال إلى جانب الجيش النظامي، وكذلك بسبب فوضى السلاح التي انتشرت في المخيم.

أبرز أحداث المخيم

- يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، سُيِّرَت أول رحلة نقل من مخيم النيرب إلى مدينة حلب، وبالعكس.
- يوم ١٧ آذار/مارس ٢٠١٤، وقعت اشتباكات بين عناصر اللجان الشعبية التابعة للنظام.
- يوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، سقط عدد من قذائف الهاون على المخيم، ما أدى إلى وقوع أضرار في منازل الأهالي وممتلكاتهم، إضافة إلى سقوط عدّة جرحى.
- يوم ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، شيع سكان المخيم ستة أشخاص من لواء القدس التابع للجيش النظامي قضوا نتيجة الاشتباكات التي دارت في منطقة الليرمون بحلب.
- يوم ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وضع عدد من الحواجز الأمنية داخل حارات المخيم وأزقته، وذلك بعد ورود أخبار عن سقوط أحد عناصر لواء القدس الموالي للنظام في منطقة البقارة (السفيرة) بحلب.
- حزيران/يونيو، شهد معظم أيام شهر حزيران استهداف المخيم بقذائف محلية الصنع، نجم عنها دمار كبير في المنازل، بالإضافة إلى العديد من الجرحى.

مخيم حندرات:

مأساة أهالي مخيم حندرات لا تزال إلى تفاقم بسبب ما تعرضوا له من تهجير منذ عدة أشهر من مخيمهم بسبب النزاع الدائر في سورية، الذي أدى إلى نزوح عدد كبير من عائلات المخيم إلى أماكن متفرقة في مدينة حلب، كمخيم النيرب والمدينة الجامعية. إلا أن بعضهم فضّلوا العودة إلى منازلهم بسبب ما تعرضوا له من هوان وذلّ وجوع خارج مخيمهم، حيث مكثوا فترة من الزمن فيها قبل أن يضطروا للنزوح إلى تركيا عبر الحدود الشمالية لسورية. ففي شهر آذار/مارس نزح أكثر من ١٧٥ لاجئاً فلسطينياً من المخيم إلى بلدة كلس الحدودية، هرباً من أعمال القصف المتكرر بالقذائف والبراميل المتفجرة، الذي استهدف مخيمهم بوتيرة متزايدة.

ومن الجانب الإغاثي قامت الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب بتوزيع معونات على أهالي مخيم حندرات المقيمين في الوحدة التاسعة في المدينة الجامعية بحلب ومدرسة الصناعة بالجميلية.

يشار إلى أن عدد العائلات المقيمة في الوحدة التاسعة يبلغ نحو ٢٨٠ عائلة، و٣٥ عائلة مقيمة في مدرسة الصناعة بالجميلية.

الضحايا (كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيو ٢٠١٤)

وثقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية سقوط (٢٣٣٣) ضحية من أبناء اللاجئين الفلسطينيين في سورية، منذ بداية الأزمة السورية في آذار/مارس ٢٠١١ وحتى نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٤.

وتشير الإحصائيات إلى أن ٣٤ لاجئاً فلسطينياً قضوا خارج سورية أثناء محاولتهم الوصول إلى البلدان الأوروبية هرباً من الأوضاع المأسوية في سورية، حيث قضى ١٥ لاجئاً في مصر، و ٦ لاجئين في اليونان، و ٦ لاجئين في مالطا، و ٣ لاجئين في لبنان، ولاجئان في إيطاليا، ولاجئ في تركيا وآخر في ليبيا.

أما عدد الضحايا للاجئين الفلسطينيين من سورية خلال النصف الأول لعام ٢٠١٤، فقد بلغ (٤٦١) ضحية، منها (٢١٩) ضحية من أبناء مخيم اليرموك و(٤٩) في درعا و(٢٤) في حلب ومخيماتها و(١٦) في مخيم خان الشيح و(٥) في مخيم خان دنون و(٨) في مخيم جرمانا و(٣) في مخيم العائدين بحمص و(٤) في مخيم العائدين بحماه و(٣) في تجمّع الحسينية و(٥) في مخيم الرمل في اللاذقية و(١) في مخيم السيدة زينب و(٤٨) في مدينة دمشق وريفها، بالإضافة إلى (٧٦) ضحية في مناطق مختلفة من سورية.

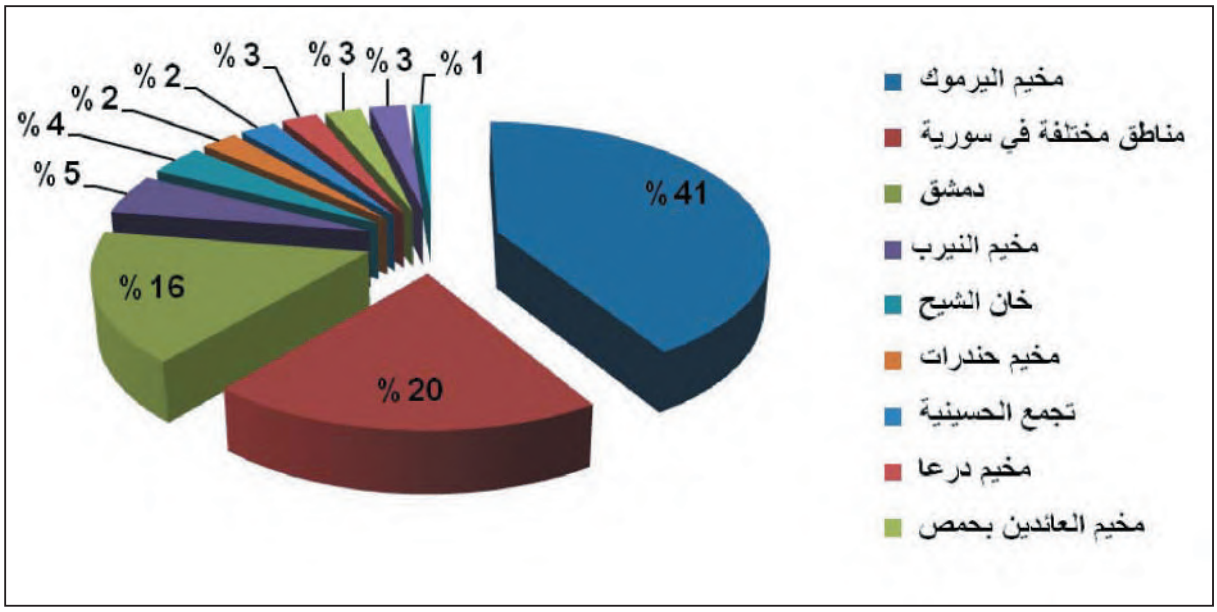

ضحايا القصف:

وثقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية سقوط نحو (١٢٢) ضحية نتيجة القصف الذي طاول المخيمات والتجمعات الفلسطينية، أو الذي راح ضحيته لاجئون فلسطينيون نازحون من مناطقهم إلى مناطق أكثر أمناً نسبياً.

توزعت ضحايا القصف على كلٍّ من مخيم اليرموك (٣٠) ضحية (٤) في مخيمي النيرب وحندرات، بالإضافة إلى (١) في حيّ السليمانية في مدينة حلب، و(١٣) في مخيم خان الشيح و(٧) في مخيم جرمانا و(٣) في مخيم خان دنون و(٣٢) في درعا، منهم (١٥) من بلدة المزيريب.

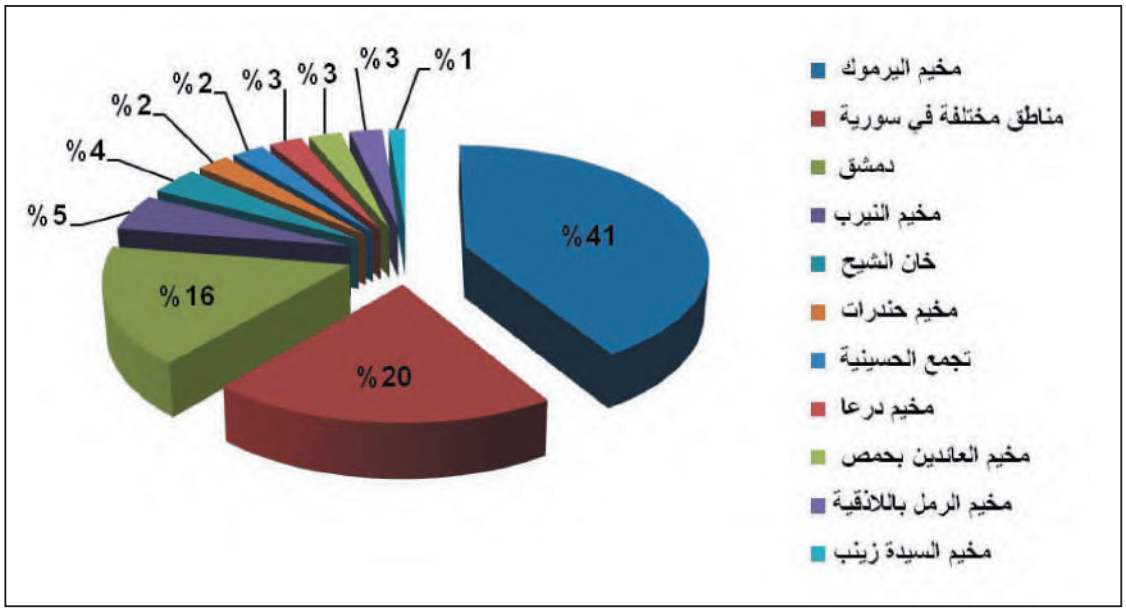

ضحايا التعذيب:

قضى من أبناء اللاجئين الفلسطينيين في سورية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ (٨٠) لاجئاً فلسطينياً في سجون النظام السوري، فيما بلغ العدد الإجمالي لمن قضى تحت التعذيب منذ اندلاع الأزمة السورية في آذار/مارس (٢١١) لاجئاً.

وسجل مخيم اليرموك أكبر عدد من ضحايا التعذيب، فقد وثق فريق العمل في المجموعة سقوط (٣٣) فلسطينياً من أبناء اليرموك في سجون النظام السوري منذ بداية عام ٢٠١٤ ولغاية ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤، فيما جاء في المرتبة الثانية مخيم النيرب (٤) ثم (٣) مخيم خان الشيح، فيما سجل سقوط (٢) في مخيم حندرات و(٢) في تجمع الحسينية و(٢) في مخيم درعا و(٢) في مخيم العائدين – حمص و(٢) في مخيم الرمل و(١) في مخيم السيدة زينب.

كذلك سجل سقوط ١٣ لاجئاً فلسطينياً من سكان مدينة دمشق وريفها، بالإضافة إلى (١٦) لاجئاً من مناطق مختلفة في سورية.

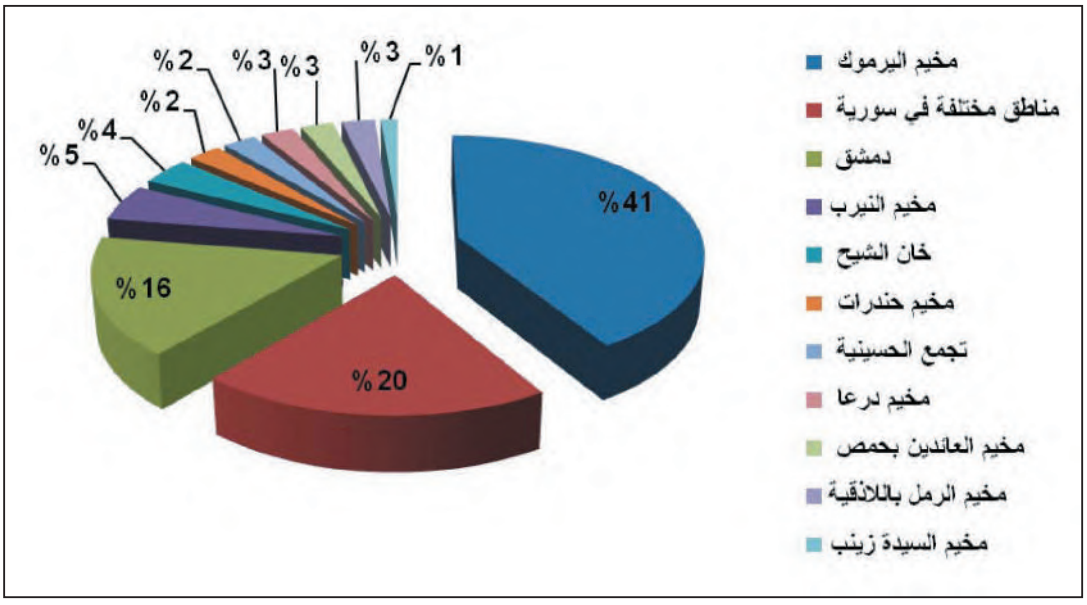

ضحايا الحصار:

استمر الحصار المفروض على مخيم اليرموك من قبل قوات جيش النظام السوري واللجان الأمنية الموالية لها من الفصائل الفلسطينية كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، ما فاقم معاناة اللاجئين الفلسطينيين داخل مخيم اليرموك. وقد سُجل ارتفاع ملحوظ في عدد ضحايا الجوع والحصار منذ بداية كانون الثاني/يناير ولغاية ٣٠ حزيران/يونيو (١٢٦) ضحية، بينهم (٤٢) امرأة و(٨٤) رجلاً بأعمار متفاوتة.

الجدير بالذكر أن العدد الإجمالي لضحايا الجوع وصل إلى (١٥١) ضحية سقطت خلال الفترة الممتدة للأزمة السورية، في ظل وجود مؤشرات إلى ارتفاع العدد مع استمرار الحصار.

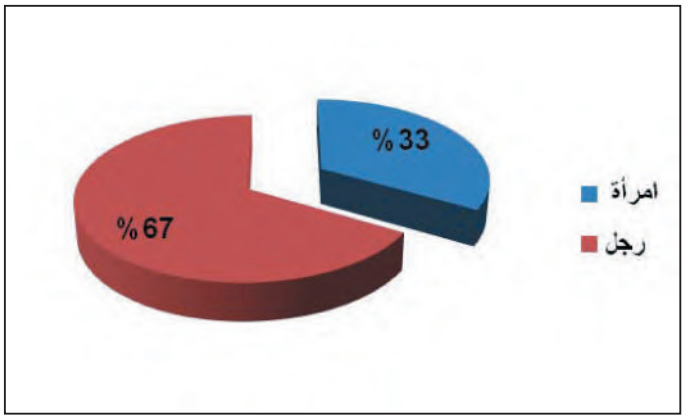

ضحايا البراميل المتفجرة:

سجل في الآونة الأخيرة سقوط (٢٥) لاجئاً فلسطينياً نتيجة استهداف المخيمات والتجمعات الفلسطينية بالقصف بالبراميل المتفجرة، كما هو الحال في استهداف مخيم حندرات لأكثر من مرة، وكذلك مخيم خان الشيح والمناطق المحيطة به وبلدة المزيريب في مدينة درعا.

فقد قضى في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في مدينة دمشق (٥) لاجئين نتيجة استهداف منطقة حديقة الطلاع في مخيم اليرموك ببرميل متفجر بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، كذلك قضى في بلدة المزيريب في مدينة درعا (١٤) لاجئاً جراء القصف بالبراميل المتفجرة. أما مخيم خان الشيح، فقد تعرض للقصف بالبراميل المتفجرة لأكثر من مرة. فقد قضى اللاجئ حسن يونس نوفل نتيجة القصف الذي استهدف المخيم بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، فيما قضى محمد أحمد خليفة والطفلان يامن وقصي رياض نهار في القصف الذي تعرض له محيط المخيم بتاريخ ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، وكذلك قضى محمد محمود سويد بالقصف الذي تعرضت له المزارع المحيطة بالمخيم بتاريخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤.

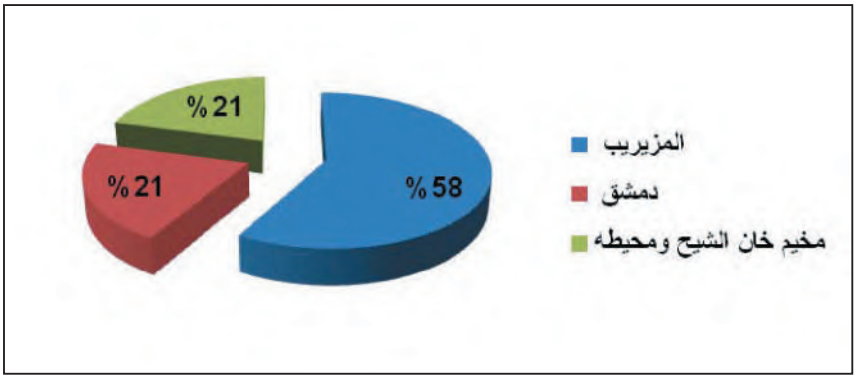

ضحايا الاشتباكات:

بلغ عدد من قضى نتيجة الإصابة بطلق ناري ناجم عن الاشتباكات المباشرة في مناطق مختلفة من سورية قرابة (٧١) لاجئاً فلسطينياً.

فقد قضى في مدينة حلب (١٣) لاجئاً فلسطينياً في صفوف لواء القدس الموالي للنظام السوري في مناطق اشتباكات على أكثر من جبهة في مدينة حلب. كذلك قضى (٦) فلسطينيين بصفوف النظام على جبهات المليحة وعدرا وجوبر. أما في مخيم العائدين في مدينة حمص، فقد سقط الطفل نور الدين الخليلي بتاريخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤ نتيجة إصابته بطلق ناري طائش في الرأس. أما مخيم الرمل، فقد سجل سقوط اللاجئ محمود قزموز نتيجة الاشتباكات التي اندلعت في اللاذقية بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل. أما في مخيم اليرموك، فقد قضى (١٤) لاجئاً فلسطينياً، اثنان منهم من المدنيين و(١٢) آخرون من عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، فيما قضى لاجئان من عناصر القيادة العامة في مخيم خان دنون، بالإضافة إلى اثنين في مدينة درعا، أحدهما في قرية نوى.

ووثقت المجموعة سقوط (٢٧) لاجئاً فلسطينياً في أماكن متفرقة من سورية، بالإضافة إلى ضحيتين في لبنان، هما الطفل علاء الشيخ الذي قضى في مخيم برج البراجنة جراء إصابته بطلق ناري مجهول المصدر، وشادي سليمان الذي قضى نتيجة الاشتباكات التي حصلت في مخيم المية ومية في مدينة صيدا بجنوب لبنان.

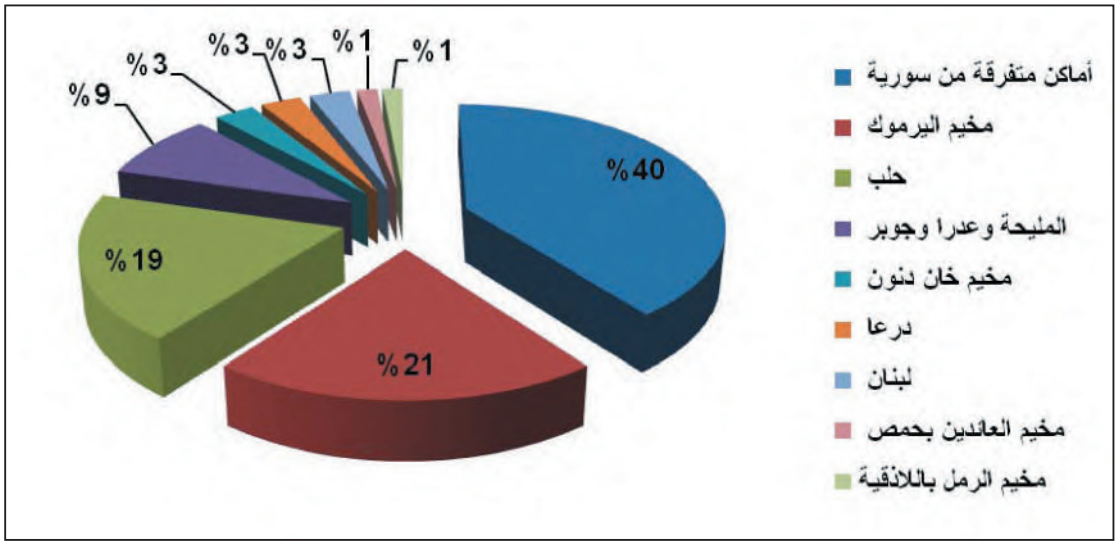

العمل الأهلي.. البديل المؤقت

قامت المؤسسات الأهلية والإغاثية العاملة داخل وخارج المخيمات الفلسطينية في سورية بتعويض بعض النقص الناجم عن غياب المؤسسات الحكومية فيها، سواء من أعمال صيانة البنية التحتية أو تزويد الأهالي بالمياه بعد توقف بعض المحطات عن العمل بسبب استمرار انقطاع التيار الكهربائي، أو تدريس الطلاب المحاصرين، كما هو في مخيم اليرموك.

ونفذت هذه المؤسسات العديد من الفعاليات والنشاطات التضامنية الهادفة إلى الحفاظ على تماسك أبناء الشعب الفلسطيني، فأقامت المعارض والندوات وبرامج الدعم النفسي والتطوير الذاتي، وحرصت كذلك على التواصل بين جميع فئات المجتمع الفلسطيني من نساء وأطفال وكبار سن.

أبرز محطات العمل الأهلي

- ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: قدم الهلال الأحمر العربي السوري إلى الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني في حلب ٢٠ طناً من المواد التموينية لتستفيد منها العائلات المسجلة لدى الهيئة الخيرية والبالغ عددها (٨٩١) عائلة.
- ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: قامت مجموعة من الشباب المتدرب على الحلاقة الرجالية، التابعين للهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني بزيارة مركز إيواء العمري والقيام بالحلاقة للمقيمين في المركز، على أن تشمل الحملة باقي مراكز الإيواء في منطقة قدسيا.

وبدورها أطلقت مؤسسة جفرا للإغاثة والتنمية، ومؤسسة همة الشبابية مشروع «قطرة ماء»، حيث قام المتطوعون بتعبئة مياه الشرب وتوفيرها عبر صهاريج وتوزيعها على أكثر من خمسين أسرة في مخيم خان الشيح، تعاني من أوضاع وظروف إنسانية صعبة.

- ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: أجرى فريق هيئة فلسطين الخيرية الطبي زيارات دورية للمرضى والمسنين في مخيم اليرموك المحاصر. كذلك جرى توفير الأدوية للمرضى بصعوبة بالغة نتيجة الحصار المفروض على المخيم منذ أكثر من عام .
- ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: وزعت الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني بطانيات شتوية على العائلات الفلسطينية المهجرة إلى منطقة قدسيا.
- ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: وزعت لجنة فلسطينيي سورية في لبنان، بالتعاون مع جمعية الإصلاح الخيرية، ما يقارب ١٠٠ حصة غذائية، بالإضافة إلى بعض مواد التنظيف على النازحين من سورية في مدينة صيدا اللبنانية.
- ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: قامت مؤسسة جفرا بتأمين أدوات ومواد لتنظيف الأضرار الناجمة عن الحريق الذي نشب في مدرسة راما في مخيم جرمانا.

بدوره استمر فريق التنمية والتمكين المجتمعي – قسم المزة DTC بتزيين جدران مراكز الإقامة المؤقتة برسومات تراثية تحكي عن فلسطين ومعالمها، وذلك بهدف ترسيخ حق العودة في نفوس اللاجئين الفلسطينيين.

- ٢ شباط/فبراير ٢٠١٤: تحت عنوان «منمشي ومنكفي الطريق»، عملت مؤسسة جفرا للإغاثة والتنمية، بالتعاون مع تجمّع فناني فلسطين، على تلوين والرسم على جدران مركز إيواء الرامة في مخيم جرمانا.

- ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤: وزعت مؤسسة جفرا للإغاثة والتنمية الشبابية، بالتعاون مع الهيئة الوطنية الأهلية الفلسطينية في مخيم خان الشيح ٣٠٠ شاحن إنارة كهربائي على عدد من العائلات ذات الحالات الصعبة والفقيرة.
- ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤: أقامت مؤسسة جفرا للإغاثة والتنمية بالتعاون مع تجمّع فناني فلسطين العرض الأول للوحات وبوسترات فنية تحت عنوان «رسائل إلى اليرموك» بمشاركة (٣٩) فناناً، وذلك من أجل تسليط الضوء على معاناة مخيم اليرموك.
- ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤: وزعت جمعية الإسراء للتنمية الخيرية أحذية على طلبة المدارس النازحين من المخيمات الفلسطينية إلى ضاحية قدسيا بريف دمشق.
- ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٤: أُعلن في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين الاستعداد لبدء دورات تعليمية مكثفة لطلاب الصف التاسع، تحت إشراف نخبة من معلمي «الأونروا» بهدف تجاوز مشكلة التقصير الدراسي الذي لحق بطلاب المخيم بسبب الأحداث.
- ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤: تحت عنوان (أنتم القدوة)، أقامت هيئة فلسطين الخيرية بالتعاون مع الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني لقاءً تكريمياً للمسنين في مخيم اليرموك.
- ٤ آذار/مارس ٢٠١٤: قدمت الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني أغذية داعمة للأطفال في روضة الأمل بمخيم اليرموك، وذلك في محاولة منها للتخفيف من أعراض سوء التغذية الذي يعاني منه معظم الأطفال داخل المخيم نتيجة فقدان المواد الغذائية الأساسية بسبب الحصار المشدد المفروض على المخيم.
- ٥ آذار/مارس ٢٠١٤: قام قسم الخدمات في هيئة فلسطين الخيرية في مخيم اليرموك برفع الأنقاض وتنظيف شوارع المخيم، وذلك بهدف الحفاظ على نظافة المخيم وعدم انتشار الأوبئة والأمراض فيه.
- ٨ آذار/مارس ٢٠١٤: لمناسبة اليوم العالمي للمرأة، كرّم الهلال الأحمر الفلسطيني في مخيم اليرموك منتسبيه من النساء.
- ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤: بدأ قسم الخدمات في هيئة فلسطين الخيرية بتعبئة المياه لأهالي مخيم اليرموك المحاصر الذين لا تصل المياه إلى خزّاناتهم، في محاولة للتخفيف من معاناة الأهالي بسبب الحصار.
- ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤: تحت شعار «فسحة للتلاقي»، عقدت هيئة فلسطين الخيرية لقاءً ضم عدداً من المثقفين ذوي الاختصاصات العلمية والأدبية في مخيم اليرموك، لمناقشة السبل الكفيلة بتفعيل الكفاءات داخل المخيم.
- ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤: تحت عنوان (كبارنا أملنا) أقامت هيئة فلسطين الخيرية لقاءً تكريمياً لأمهات مخيم اليرموك في مناسبة عيد الأم. كذلك قامت مؤسسة جفرا للإغاثة والتنمية الشبابية بالتعاون مع منظمة الشبيبة الفلسطينية، بتكريم الأمهات والمعلمين والمعلمات في مخيم خان الشيح بريف دمشق، وذلك لمناسبة عيدي المعلم والأم ويوم الأرض.
- ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤: قام الفريق الإغاثي لهيئة فلسطين الخيرية بزيارة الجرحى المدنيين الذين أصيبوا يوم ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٤ إثر القذيفة التي استهدفتهم بالقرب من ساحة الريجة أثناء عملية توزيع المعونات.

  وقدمت فرقة شتات اليرموك عرضاً مسرحياً لمناسبة يوم الأرض بعنوان «ذكرى لن تنسى»، في صالة معروف سعد في مدينة صيدا، وقد رافق العرض المسرحي إقامة معرض صور عن يوم الأرض وحق العودة.
- ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤: أقامت هيئة فلسطين الخيرية دورة تدريبية بعنوان «مدخل إلى إدارة الموارد البشرية»، وذلك بهدف التعرف إلى مفهوم التنمية البشرية، والتعرف إلى دور العنصر البشري الأساسي في عملية تطور المؤسسات، وكيفية العمل على إدارة الطاقات البشرية ووضعها بالصورة الصحيحة في مكانها الصحيح وتطوير

قدراتها بما يعود بالنفع والفائدة على المؤسسة التي يعمل فيها.

وقامت الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني بترميم الأضرار المادية التي نجمت عن سقوط قذيفة على جامع الصفدي (شارع العروبة) يوم ٢٠١٤/٣/٢٥.

- ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤: نظمت المؤسسات العاملة في مخيم اليرموك المحاصر مسيرة صامتة رفعت فيها أعلام فلسطين وعدد من اللافتات التي تؤكد تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحقهم في العودة إلى أراضيهم، وكذلك تمكنت الهيئة الوطنية الفلسطينية في مخيم خان الشيح من تنظيم عدة فعاليات، كان أبرزها وضع إكليل من الأزهار على ضريح الفدائي المجهول في المخيم. كذلك شهد مخيم العائدين في حمص عدداً من الفعاليات، حيث نظمت مؤسسة بصمة مسيرة شارك فيها العديد من أبناء المخيم، رُفعت فيها الأعلام والشعارات الفلسطينية التي تؤكد التمسك بحق العودة، فيما رُفعت الأعلام الفلسطينية في العديد من شوارع وحارات مخيم العائدين بحماه، وذلك تعبيراً من الأهالي عن تمسكهم بحقهم في العودة إلى ديارهم.

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان

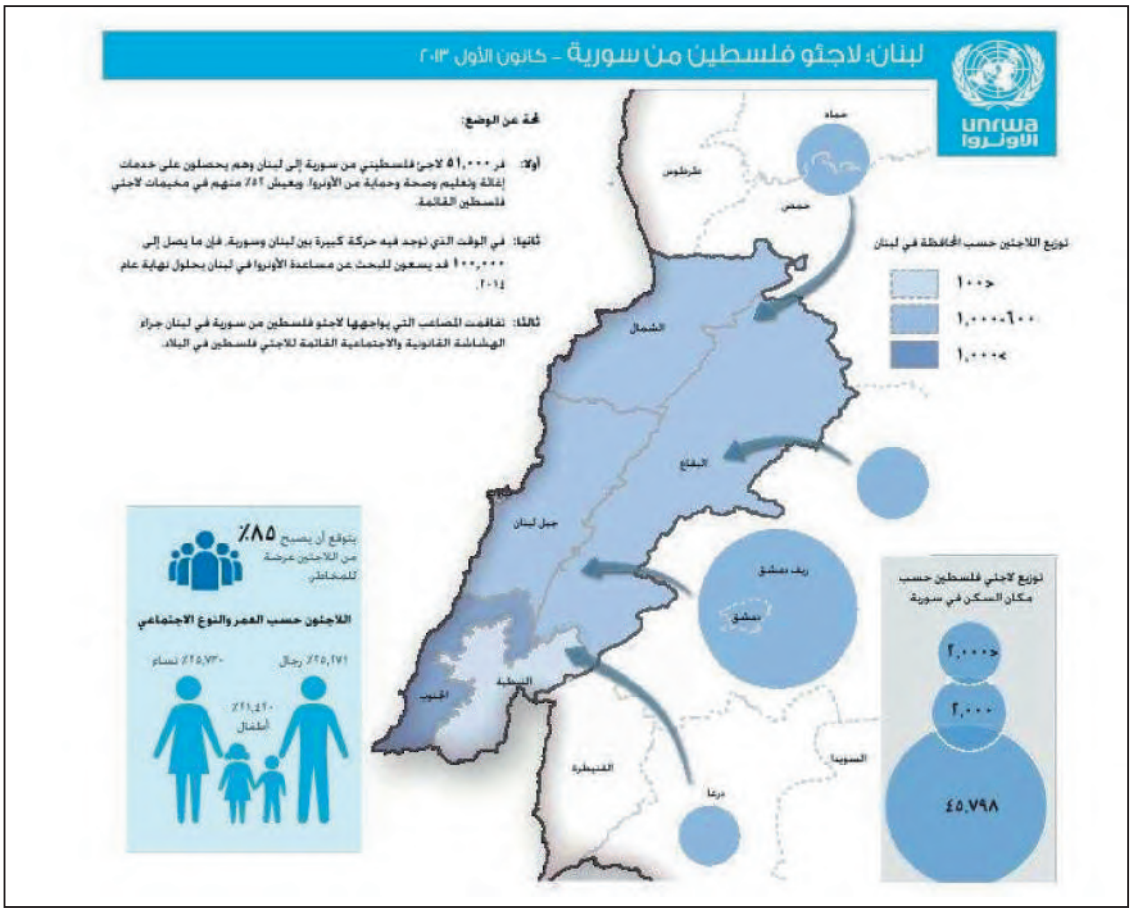

وضّحت بيانات الأونروا الصادرة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ لجوء نحو ٥٣٠٧٧ لاجئاً فلسطينياً من سورية إلى لبنان، ٨٩,٩٤٪ منهم من مدينة دمشق وريفها، والبقية من سائر المناطق في سورية.

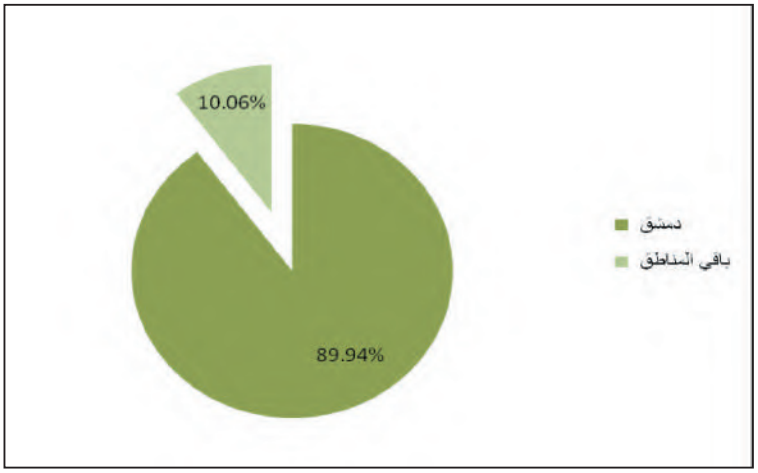

وتفيد البيانات بأن اللاجئين الفلسطينيين من مخيم اليرموك شكلوا النسبة الأكبر، فقد بلغت نسبتهم إلى المجموع العام ٥٢,٩٣٪، تلاه مخيم السبينة ٧,١٥٪، ثم مخيم خان الشيح ٦,٣٠٪، ثم مخيم السيدة زينب ٤,٦٥٪، وجرمانا ٢٪، وخان دنون ٠,٥٥٪، فيما ٢٦,٤٢٪ من باقي مناطق سورية.

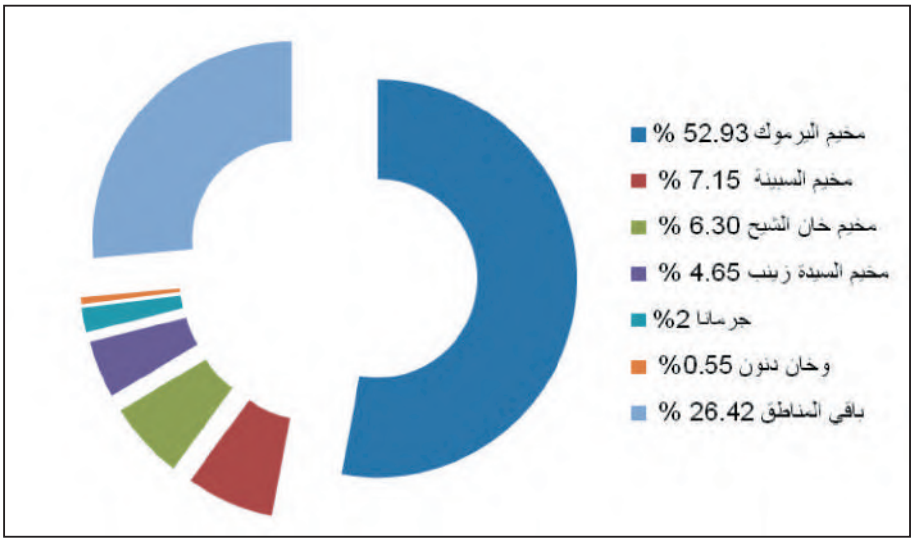

توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان

لقد تجاوز عدد اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان ثمانين ألفاً، إلا أنه عاد لينخفض. ويعزى هذا الانخفاض الكبير في الأعداد إلى عدة عوامل، منها أن جزءاً منهم دخل إلى لبنان بقصد العبور إلى دول أخرى عبر مطار بيروت، وجزء آخر عاد إلى سورية تحت الضغط المعيشي الخانق الذي لم يستطع اللاجئ التأقلم معه، ففضل أن يموت تحت القصف عوضاً عن الموت جوعاً، أو لاستصدار بعض الأوراق الثبوتية، أو التواصل مع أهله وذويه، أو بغية تسجيل الخروج كي لا تترتب عليه غرامة التأخير عند تجاوز المدة القانونية للإقامة المسموح بها. إلا أن الإجراءات المتشددة التي اتخذها الأمن العام اللبناني عند الحدود حالت دون تمكنهم من العودة إلى لبنان، بعد إقرار إغلاق الحدود في وجه الفلسطينيين من قبل الحكومة اللبنانية.

يشكل الأطفال والشباب النسبة الأكبر بين اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية إلى لبنان. فقد تجاوزت الـ ٣٩,٠٧٪، وشكلت الفئة العمرية من (٠ – ٥) سنوات ١٣,٠٥٪، بينما شكلت الفئة العمرية من (٦ – ١٧) سنة ٢٦,٠٢٪. أما الفئة العمرية من ١٨ سنة وما فوق، فقد بلغت ٦٠,٩٤٪.

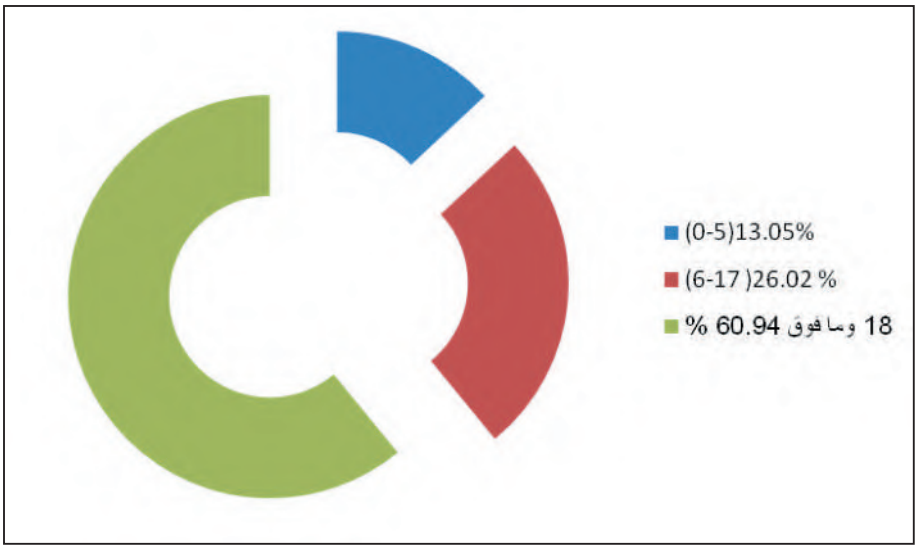

توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان حسب العمر

وتشكل نسبة الإناث بين اللاجئين ٥١,٣٧٪، بينما شكل الذكور ما نسبته ٤٨,٦٧٪. وتشكل العائلات التي على رأسها امرأة، أي (رب العائلة) ٤٥,٠٤٪، بينما بلغت العائلات التي على رأسها رجل كربّ أسرة ٥٤,٩٦٪.

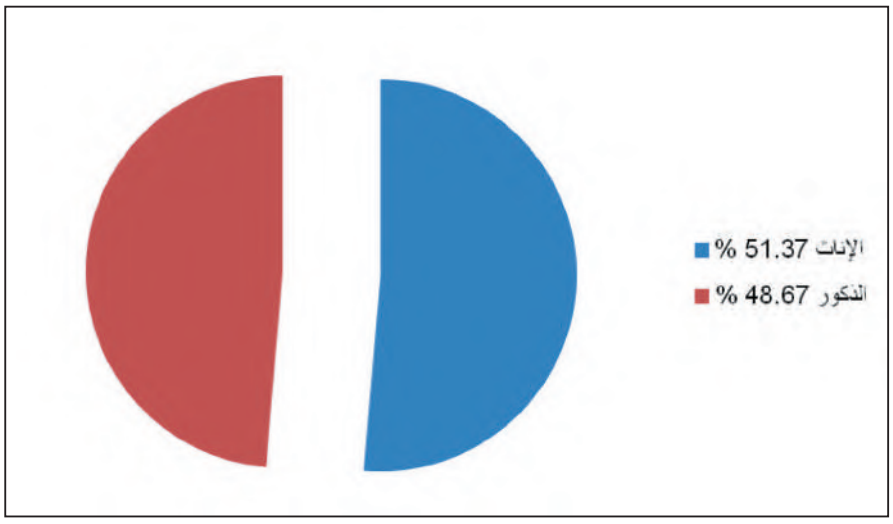

توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان حسب الجنس

ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان على خمس مناطق في المخيمات والتجمعات والمدن اللبنانية، حيث تتوزع العائلات بنسبة ٥٠,٦٤٪ داخل المخيمات و ٤٩,٣٦٪ خارج المخيمات.

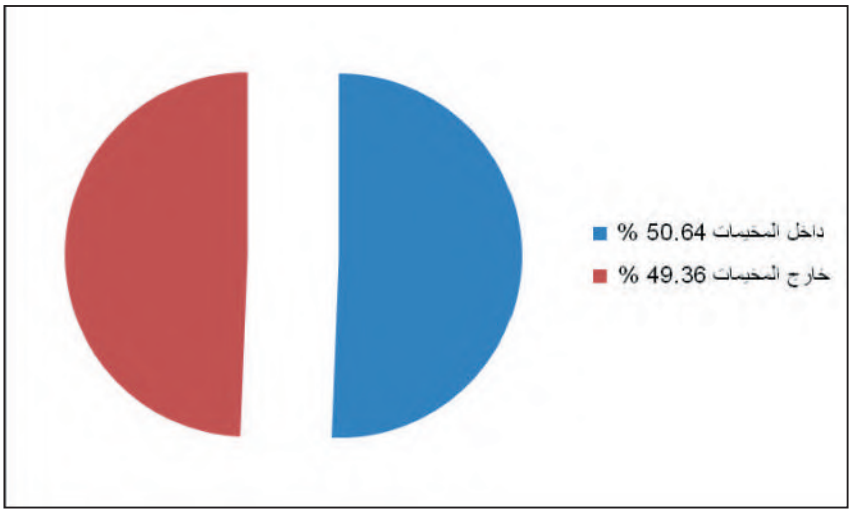

وتشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من العائلات لجأت إلى منطقة صيدا، حيث بلغت النسبة ٣٣,٤٠٪، تليها منطقة البقاع ٣٢,٥٩٪، ثم منطقة بيروت ١٥,٧١٪ ثم منطقة صور ١٣,٤٢٪، وأخيراً منطقة طرابلس ٤,٨٨٪.

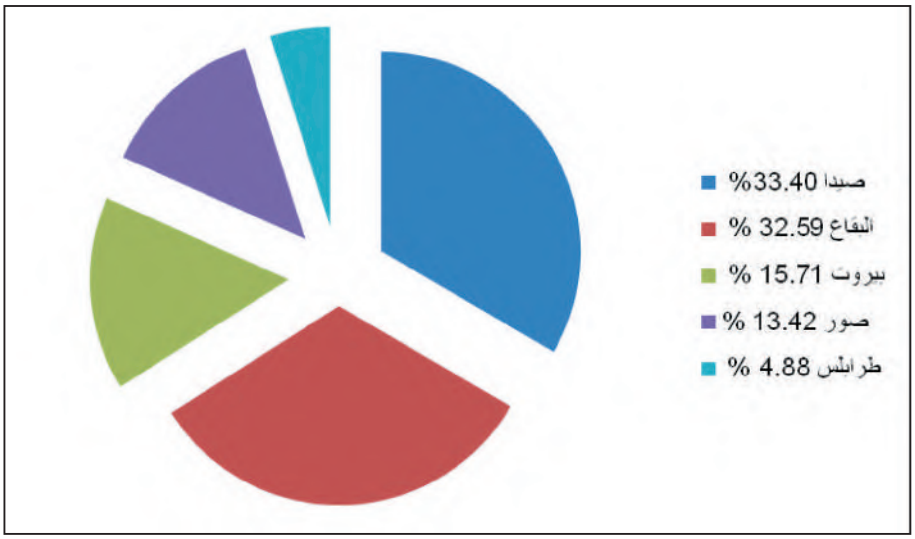

الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان

تتعامل الحكومة اللبنانية مع الفلسطينيين اللاجئين من سورية كرعايا وضيوف، لا كلاجئين، ما يعني حرمانهم المعونات الأجنبية، كفرص الإيواء والهجرة والعمل وغيرها من أشكال الحماية القانونية، وخصوصاً أن وكالة الأونروا لم تقدم لهم ما يكفي. كذلك على اللاجئ الفلسطيني القادم من سورية إلى لبنان دفع ثمن تأشيرة الدخول (الفيزا)، أي ما يعادل ١٧ $ للفرد الواحد عند نقطة الدخول (المصنع اللبناني) إلى الأراضي اللبنانية.

لقد شهد النصف الأول من عام ٢٠١٤ تشديداً تجاه دخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، راوحت بين مزاجية القائمين على الحدود من الأمن العام اللبناني استناداً إلى قرارات غير معلنة، وإصدار قرارات رسمية وصفت بقرارات لتنظيم دخول اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنها في حقيقتها مانعة لدخولهم، نظراً إلى عدم انطباق الشروط على معظمهم.

فقد غلفت القرارات الأخيرة الصادرة عن وزارة الداخلية في الحكومة اللبنانية[1] بثوب الشرعية والقرارات السيادية التي يحق لأي دولة اتخاذها في سياق تنظيم آليات الدخول والخروج عبر منافذها الحدودية، سواء البرية أو الجوية أو البحرية، وهذا ما أكده وزير الداخلية نهاد المشنوق، في سياق نفيه لوجود قرارات مانعة لدخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان عندما قال إنه «ليس هناك أي قرار يمنع دخول الفلسطينيين اللاجئين في سورية إلى لبنان أو العبور منه»، وأضاف أن «هذه القرارات جاءت لتفادي ارتكاب أي أخطاء مستقبلية قد تؤثر على الوضع الأمني في لبنان، وعلى علاقة لبنان مع دول عربية عدة».

إلا أنه من خلال النظر في هذه القرارات يمكن تسجيل المآخذ الآتية:

- افتقرت هذه القرارات إلى الآليات التنفيذية لها، ما جعل القائمين على المنافذ الحدودية أو مراكز الأمن العام في لبنان يفسرونها حسب فهمهم لها، فكان بعض هذه المراكز يجدّد الإقامات للاجئين وبعضها يرفض والآخر يعتقل، وآخر يطلق سراح الموقوفين بعد كتابة تعهد بتجديد الإقامة، وإلا فمصيره الترحيل. وعندما يذهب كاتب التعهد للتجديد لا يجدد له كما حصل مع بعض الذين أُوقفوا بتاريخ ١٠ أيار/مايو على خلفية انتهاء إقاماتهم.
- إن شرط الحصول على سمة دخول مسبقة من الأمن العام في لبنان صراحةً يشكل شرطاً تعجيزياً في هذه الظروف، فالحالة استثنائية لا يمكن اللاجئ أن ينتظر استيفاء الشروط المطلوبة، وخصوصاً أن هناك خطراً يتهدده.

---

(١) وقد أعلن نهاد المشنوق، وزير الداخلية اللبناني، في بيانه أنه وُضعت معايير تنظم عملية دخول الفلسطينيين اللاجئين في سورية إلى لبنان «تفادياً لعدم تكرار مثل هذه الحوادث التي تؤثر في الوضع الأمني في لبنان، وفي علاقة لبنان مع دول عربية». وبالتالي سوف يسمح بالدخول لمن يحمل سمة دخول مسبقة مبنية على موافقة المديرية العامة للأمن العام أو على بطاقة إقامة (سنة واحدة ـ ٣ سنوات ـ مجاملة)، أو سمة خروج وعودة لسفرات عدة ولحين انتهاء صلاحيتها، أو تمديد للإقامة ٣ أشهر لإكمال مدة السنة بالنسبة إلى الذين استوفى منهم رسم ٣٠٠ ألف عن سنة كاملة. وسوف يمنح الفلسطينيون اللاجئون في سورية سمة مرور لمدة ٢٤ ساعة للقادمين عبر مطار رفيق الحريري الدولي إذا سبق أن غادر الشخص عبر المطار أو في حال لديه إقامة صالحة في الخارج ويرغب بالعودة إلى سورية من طريق لبنان. كذلك سيُسمح بدخول المسافرين منهم والراغبين بالمغادرة إلى الخارج عبر مطار رفيق الحريري الدولي، على أن يكون بحوزتهم بطاقة سفر أو سمة إلى الدولة المسافر إليها. وسيوقَف منح التأشيرة التلقائية للفلسطينيين اللاجئين على الحدود، حتى لو كان بحوزتهم إذن عودة، كذلك لن تُمدَّد التأشيرة التلقائية الممنوحة والممددة سابقاً. وشدد وزير الداخلية والبلديات على أن «هذه الآلية وتلك المعايير قابلة للمراجعة والتعديل وفقاً لتطور الأوضاع الأمنية والإنسانية في أماكن إقامة اللاجئين الفلسطينيين في سورية».

وفي الشق الثاني من البند الأول (أو على بطاقة إقامة (سنة واحدة ـ ٣ سنوات ـ مجاملة) أو سمة خروج وعودة عدة سفرات ولحين إنتهاء صلاحيتها)، فإن هذا غير ممكن للاجئ الفلسطيني في لبنان باستثناء اللاجئ الفلسطيني المتزوج لبنانية أو المولود منها، في حين أن غالبية اللاجئين الفلسطينيين من سورية لا تتحقق فيهم هذه الشروط.

- إن في وقف منح التأشيرة التلقائية للفلسطينيين اللاجئين على الحدود، حتى لو كان بحوزتهم إذن عودة خلال هذه الظروف الصعبة التي تمرّ بها الجمهورية العربية السورية يمكن اعتباره تعسفاً في استخدام الحق وتضييقاً على اللاجئين الفارين من شبح الموت الذي يلاحقهم في أماكن حياتهم الاعتيادية.
- إن عدم تمديد التأشيرة التلقائية الممنوحة والممددة سابقاً ترتبت عليه جملة من الإجراءات تمثلت بحملة اعتقالات قام بها عناصر الجيش اللبناني على الحواجز بتوجيه من مديرية الأمن العام على نحو ما أسرّ به بعض ضباط الجيش، وبالتالي فقد ألغي العمل بالتمديد الشهري التلقائي لمدة عام، الذي كان قد أعلنه الأمن العام في بداية الأزمة وتدفق اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان.

لقد بدا واضحاً بما لا يقبل الشك أن التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان مختلف تماماً عن التعامل مع اللاجئين السوريين، رغم وجود ذات الظروف التي دفعت بهم إلى اللجوء، وموورست على الفلسطيني "الإعادة القسرية" إلى سورية بعد انتظار دام لأيام أو ساعات طوال، في مخالفة واضحة للاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ والمادة ٣ من اتفاقية مناهضة التعذيب عام ١٩٨٤.

كذلك لم يُعتبَر الوجود الفلسطيني السوري ناجماً عن ظروف قسرية، بل عُدّ وجوداً عادياً يتطلب استيفاء الشروط السابق ذكرها في لحظات قد تكون هي الأخيرة في حياته.

انتهاكات حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

قامت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية بتوثيق ومتابعة عدة انتهاكات من قبل السلطات اللبنانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين خلال الفترة الواقعة بين ١١ و١٨ أيار/مايو ٢٠١٤. فقد قام الأمن العام اللبناني يوم الأحد ١١ أيار/مايو ٢٠١٤ بمنع عائلة راكان حسين (اللاجئ في هنغاريا) المكونة من أربعة أطفال برفقة عمهم والقادمة من درعا ـ تجمع المزيريب للاجئين الفلسطينيين من الدخول إلى لبنان لإجراء مقابلة مع السفارة الهنغارية لإجراء معاملة لمّ الشمل، حيث حصلت العائلة على موعد لهذه المقابلة قبل ثلاثة أشهر، وعادت أدراجها إلى سورية، رغم العديد من المخاطر التي كانت تتهددها أثناء العودة ليلاً والتكاليف العالية التي تكبدتها للوصول إلى نقطة الحدود وفق تصريحات الأب. ويتعين على العائلة الحصول على موعد جديد قد يكلفهم انتظاراً جديداً لمدة ثلاثة أشهر أخرى، في الوقت الذي لا ضمانات لإمكانية دخولهم في المرة القادمة. ونظراً إلى إغلاق السفارات الأوروبية جميعها في دمشق، فإن كافة المعاملات للسوريين والفلسطينيين السوريين تستوجب سفراً إلى دولة مجاورة اعتاد المراجعون أن تكون في لبنان. وبالرغم من أن دخول العائلة إلى لبنان بهدف إجرائي بحت، ولديها ما يثبت ذلك، وأن لا نية البتة للإقامة هناك، فقد منعت سلطات الحدود جميع أفراد العائلة من الدخول، وقد تكررت هذه الحالة مع عائلة لديها موعد مع السفارة الهولندية، حيث منعت العائلة من الدخول بعد انتظار على معبر المصنع الحدودي لمدة يومين.

وفي سياق متصل، قام عناصر من الأمن العام اللبناني يوم ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ باعتقال الطفل طارق عنيسي (١٥) عاماً، عند حاجز «معركة» على طريق مدينة صور في سرية أمن العباسية، ولا يزال الاعتقال قائماً حتى اللحظة، وسط مخاوف من نية السلطات اللبنانية بترحيل الطفل إلى سورية بحجة انتهاء إقامته، متجاهلةً في ذلك التحذير الذي نصت عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي منحت «الحماية للطفل من أشكال الاعتداء على شخصه كتعريضه لخطر

النزاعات المسلحة» الذي قد يواجهه الطفل حتماً في حال تسليمه لسورية. وقد تابعت مجموعة العمل قضية الطفل المعتقل، وتبين لديها أن ذوي الطفل غير قادرين على زيارة ابنهم في معتقله خوفاً من الاعتقال لنفس السبب. وتستهجن المجموعة هذه الإجراءات التعسفية من قبل السلطات اللبنانية بحق الأطفال، وخاصةً أنه تبين أن كافة دوائر الهجرة اللبنانية المعنية ترفض تجديد الإقامة لأي لاجئ فلسطيني، وهو ما يضع كل فلسطيني لاجئ من سورية هدفاً للاعتقال التعسفي بأي لحظة، وسط فقدان كافة الخيارات في إيجاد ملاذ آمن، في ظل منعه من التنقل عبر أي دولة في العالم.

كذلك رُصدت حالة اللاجئ الفلسطيني من سورية (أ ـ ع هـ) المقيم في مخيم عين الحلوة والمتزوج بامرأة سورية الجنسية. فقد سمح الأمن العام اللبناني للزوجة بالدخول إلى لبنان، إلا أنه منع أبناءها الحاملين لجنسية الأب الفلسطيني السوري، وذلك بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٤. وتنص الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل «التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة (في ١٩٨٩/١١/٢٠)» التي تعطيه الحق «بالحفاظ على صلاته العائلية».

يشار إلى أن الحكومة اللبنانية قد صدّقت على هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٠ بالاستناد إلى القانون الصادر عن مجلس النواب برقم ٩٠/٢٠، وهو ما يضع الحكومة اللبنانية أمام انتهاك واضح للاتفاقيات الدولية بهذا الشأن.

وفي خطوة تضييق جديدة بحق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، تعدّت القرارات اللبنانية الأخيرة الفلسطيني السوري اللاجئ إلى لبنان، بسبب الأزمة القائمة في سورية إلى الفلسطيني السوري المولود في لبنان لأم فلسطينية لبنانية. فالسيدات الفلسطينيات المتزوجات بفلسطينيي سورية أصبح أبناؤهن مطالبين بالحصول على إقامات في لبنان أسوة بالفلسطيني السوري.

فالسيدة أم محمد أرملة فلسطينية لبنانية من سكان مخيم عين الحلوة تعيش حالة قلق بالغة الشدة بسبب خوفها المبرر على أبنائها من الحواجز على مداخل المخيمات والمدن، لأنهم بنظر السلطات اللبنانية وبفعل القرارات الأخيرة أصبحوا فلسطينيين سوريين يجب عليهم الحصول على إقامة ومراجعة مكاتب الأمن العام كل ثلاثة أشهر من أجل التمديد، علماً أن القانون اللبناني يسمح لأبناء الأم اللبنانية أو الفلسطينية اللبنانية الحصول على إقامة مجاملة تصل حتى ٣ سنوات.

يشار إلى أن هذه الحالات تمثل جزءاً موثقاً من مئات الحالات التي لم توثق والتي يمكن مشاهدة جموعها على معبر المصنع الحدودي بين سورية ولبنان. فكل عائلة تحمل معها قصة معاناة تختلف عن الأخرى، وجميعها يرتكز على حالة واحدة منطلقها الحرب الدائرة في سورية، وهو ما يضع أغلب الحالات في سياق قانوني يوجب على كافة الحكومات المعنية التعامل معها بما يوفّر لها الحماية والرعاية، بل ويحمّلها مسؤولية تعرضها للخطر في حال وصولها إلى أي مكان آمن.

الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان:

توزع اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان بدايةً على أقاربهم وأصدقائهم الذين فتحوا لهم البيوت مستقبلين ومتعاطفين مع مصيبتهم. ومنهم مَن استأجر منزلاً داخل المخيمات وخارجها بأسعار تفاوتت ما بين ٢٠٠ ـ ٤٠٠ دولار داخل المخيمات، و٥٠٠ ـ ٧٠٠ دولار ضمن المدن، فيما قامت بعض المؤسسات الخيرية والأهلية في بعض المخيمات والمدن اللبنانية بفتح مراكز إيواء مؤقتة للاجئين الذين تقطعت بهم السبل، ولم يتمكنوا من إيجاد مضيف أو قدرة على استئجار مكان للسكن. فقد افتتح مركز الغوث الإنساني للتنمية في البقاع ثلاثة مراكز إيواء: الأول في مخيم الجليل في المسبح والمقبرة يضم ٧٠ عائلة بمجموع أفراد ٤٠٠ شخص. والثاني في العمرية، وفيه ٢٠ عائلة بمجموع أفراد ١٠٠ شخص. والثالث في مجدل عنجر يؤوي ١٨ عائلة بمجموع أفراد ٩٠ شخصاً. ويوجد أيضاً ٢٠ عائلة داخل مخيم الجليل

في مكاتب عدد من الفصائل الفلسطينية تشرف عليها الفصائل الفلسطينية بالتعاون مع الغوث الإنساني.

وفي مدينة صيدا عدة مراكز إيواء داخل مخيم عين الحلوة، أهمها مجمع جمعية البدر الذي يضم عدة تجمعات للاجئين، كروضة البدر التي تضم قرابة ٢٥ عائلة، وتجمّع خيام الكرامة الذي يضم ٢٤ خيمة تقطنها عشرات العائلات، والبيت الأبيض ٢٠ عائلة، والبيت المسكون ١٥ عائلة. بالإضافة إلى مركز الكفاح الذي تشرف عليه جمعية الفرقان والذي يضم ٤٣ عائلة مكونة من ١٧٩ شخصاً، وروضة البهاء التي تقطنها ٣٧ عائلة، أي ما يعادل ١٧٧ شخصاً.

وفي مدينة صور العديد من هذه المراكز. ففي مخيم برج الشمالي، حوّل بعض الأعيان والوجهاء من أهل قرية لوبية في المخيم صالة أفراح ومناسبات لأهالي المنطقة، إلى مركز إيواء يستوعب أربع عشرة عائلة فلسطينية لاجئة من سورية، وذلك من خلال تقسيمه إلى غرف صغيرة صالحة للمعيشة.

كذلك جرى التنسيق مع أصحاب بيوت غير جاهزة بشكل كامل، وقُدِّمت للعائلات المهجرة بعد تجهيزها بخزان ماء مع حمام وأبواب. أما في منطقة الشمال، فلا مراكز إيواء في المخيمين، ويسكن اللاجئون في بيوت أو كاراجات يستأجرونها بحدود (٢٠٠$ ـ ٤٠٠$). وفي مخيم نهر البارد ما يسمى (البراكسات)، وقد أُنشئت للمهجرين من نكبة البارد ٢٠٠٧م، وهي عبارة عن بيوت معدنية بمواصفات بيئية متدنية، وينطوي السكن فيها على مشاكل صحية واجتماعية عديدة، يسكن فيها قرابة ١٥٠ عائلة مهجرة من سورية.

واشتركت هذه المراكز في معظمها بافتقارها إلى الحد الأدنى من متطلبات الحياة القويمة من بنى تحتية وخدمات أساسية.

أما على صعيد من سكن المنازل، فقد حاولت بعض العائلات النازحة من سورية إلى لبنان التأقلم مع الحالة الجديدة التي آلت إليها الأمور، وسعت إلى محاولة التجمع معاً في منزل واحد لتقاسم الأجرة. فبعض العائلات يتكدس أفرادها البالغ عددهم قرابة ١٤ فرداً في غرفة واحدة، ما فاقم من معاناتها وأدى إلى ظهور مشاكل أسرية واجتماعية، دفعت البعض منهم إلى اتخاذ قرار بالعودة إلى سورية، بكل ما يحمله القرار من مخاطر.

لوحظ تراجع في العمل الإغاثي، ما زاد من معاناة اللاجئين الفلسطينيين من سورية، وفاقم في أحيان عديدة في توتير العلاقة مع المجتمعات المحلية المضيفة التي تشكو أصلاً من الفقر والعوز الشديدين، وقد برر القائمون على العمل الإغاثي التراجع بسبب عمليات اللجوء المتزايدة، في ظل ضعف الإمكانات وشحّ الموارد التي تعاني منها المؤسسات الخيرية.

على صعيد خدمات الأونروا، فقد انتظمت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة (آذار ـ نيسان ـ أيار) المساعدات النقدية التي تقدمها الأونروا للاجئين، إلا أنها شكلت تراجعاً في شق البدل النقدي الذي تقدمه. فقد صرفت مبلغ ١٠٠ $ للعائلة كبدل إيواء عموماً، دون التمييز بالصرف، على اعتبار حجم الأسرة الذي اتبعته في المرات الماضية، إلا أنها استمرت في صرف بدل السلة الغذائية (٣٠ $) للفرد.

وعلى الصعيد الصحي تقدم الأونروا خدماتها الصحية للفلسطينيين اللاجئين من سورية إلى لبنان، والمسجلين لديها في سورية أسوةً بالفلسطينيين المقيمين والمسجلين في لبنان. واقتصرت الخدمات الصحية التي قدمتها بالدرجة الأولى على الرعاية الأولية، وكذلك الإحالة على المشافي المتعاقدة معها لإجراء بعض العمليات الجراحية وحالات الولادة.

إلا أن ثمة فوارق لم تلحظها الأونروا في ذلك. فاللجوء الثاني رافقته تغيرات طرأت على مجتمع اللاجئين الجدد، كالبطالة والفقر وصعوبة توفير المسكن والغلاء وغيرها، لا تزال حتى اللحظة بحاجة لحلول مجدية وسريعة.

وتقدم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني خدمات صحية بنسبة ٥٠٪ في عيادات الأطفال والنسائية والإسعافات

الأولية، وتقدم بعض المراكز الصحية الخاصة أو التابعة للجمعيات أو الفصائل الفلسطينية في المخيمات حسومات على العلاج قد يصل بعضها إلى ١٠٠٪.

بالمقابل، يمكن تسجيل الملاحظات الآتية في ما يتعلق بالخدمة الصحية للاجئ من سورية:

- لا تقدم الأونروا نفقات العلاج الناجمة عن الحوادث الطارئة نهائياً كحوادث السير، بينما تغطي جزئياً بعض العمليات الجراحية، كعمليات القلب المفتوح التي يجد اللاجئ نفسه عاجزاً عن تغطية تكاليفها في معظم الأحيان.
- قد يحصل اللاجئ على العلاج بسعر منخفض أو مجاني، إلا أن شراء الأدوية يشكل عائقاً أمامه، وخصوصاً في ظل غلاء الأدوية في لبنان، وانعدام القدرة على شرائها وعدم توافرها بشكل كامل لدى الأونروا، وفي حال توافرها فإنها تتوافر بكميات لا تكفي المريض لتغطية حاجته الشهرية (مثل البخاخات لمرضى الربو أو الأمراض المزمنة).
- لا توجد نقاط طبية ثابتة في مراكز الايواء التي تضم العشرات من العائلات، وكذلك لا يوجد فحص دوري لنزلاء تلك المراكز للحدّ من تفاقم بعض الأمراض المزمنة، وتفشي بعض الأمراض المعدية، التي قد تنتقل سريعاً في أماكن التجمعات والسكن الجماعي.
- هناك بعض العلاجات والإجراءات اللازمة للاجئين التي لا تقدمها عيادات الأونروا (مثل سحب العصب في الأسنان وتفتيت الحصيات البولية من خارج الجسم).

أما على الصعيد التعليمي، فتستوعب مدارس الأونروا الموجودة داخل المخيمات الفلسطينية وخارجها معظم الطلاب من أبناء اللاجئين الفلسطينيين من سورية، إلا أن بيانات الأونروا تدل على التحاق ما يقارب ٣٠٪ من الطلاب بالمدارس! وفي سياق البحث عن معوّقات الالتحاق والأسباب الكامنة وراء ذلك، يجد المتتبع نفسه أمام العديد من المبررات التي يسوقها ذوو الطلاب والتي أبرزها:

العامل الاقتصادي:

يضطر جزء من الطلاب للذهاب إلى المدارس بواسطة وسائط نقل خاصة، سواء من داخل المخيمات إلى المدينة أو بالعكس. فهناك من تم تسجيله في مدارس خارج المخيم بحجة اكتظاظ المدارس بالطلاب من أبناء المخيمات واختلاف المقرر الدراسي، حيث تقوم المدارس المخصصة للطلاب اللاجئين من سورية بتدريس المنهاج اللبناني مخفَّفاً وتعتمد بعض البرامج الخاصة بهم، كالدعم النفسي، وغيرها من الأنشطة الخاصة.

إلا أن الوضع الاقتصادي للأهالي قد يحول في بعض الأحيان دون إرسال أبنائهم إلى تلك المدارس بسبب قلة ذات اليد، فأجرة الانتقال بواسطة الباص بحدود ٢٠ $ للطالب الواحد شهرياً، فكيف إذا كان في الأسرة أكثر من طالب، في ظل فقدان المعيل أو البطالة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني في لبنان بشكل عام؟

اختلاف المناهج:

دأب الطلاب في سورية على دراسة المناهج باللغة العربية في كل مراحل التعليم من المرحلة الابتدائية حتى نهاية التعليم الجامعي. إلا أن المناهج في لبنان اعتمدت اللغة الإنكليزية في تعليم الطلاب في مرحلة ما بعد الصف الخامس الابتدائي. لذلك، وجد الطلاب أنفسهم أمام فجوة كبيرة يصعب عليهم وعلى ذويهم التعاطي معها لعدة أسباب، فإمكانات اللغة لدى الطالب والأهل تكاد تكون معدومة، وكذلك فرص ردم هذه الفجوة من خلال الدعم العلمي عبر دروس خاصة متعذرة أيضاً، لما يعانيه اللاجئون من ضائقة اقتصادية.

التعاطي الخاطئ مع المرحلة:

هناك تعاطٍ خاطئ مزدوج مع المرحلة التي تمر فيها أزمة اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان. فمن ناحية الأهل، أحجم بعضهم عن إرسال أبنائهم إلى المدارس ظناً منهم أن الأزمة السورية ستنتهي قريباً وسيعودون إلى منازلهم. وكذلك تعاطي بعض المعلمين مع الطلاب على أن وجودهم مرحلي ومؤقت ودرجة ثالثة، وبالتالي لم يبذلوا الجهد المطلوب لتوضيح الفكرة للطالب الذي يسأل – في بعض المدارس – فإن استوعب من المرة الأولى فقد فاز، وإن لم يستوعب فمشكلته. ويمكن إيراد الكثير من الشواهد الدالة على مثل هذا النوع من السلوك.

وعلى صعيد التعليم الجامعي تُقدَّر أعداد طلاب الجامعات والمعاهد المتوسطة من اللاجئين إلى لبنان بنحو ٣٠٠ طالب موزعين على مختلف المخيمات والتجمعات الفلسطينية. وتشير الإحصاءات المتوافرة لدى لجنة فلسطينيي سورية في لبنان إلى أن نحو ٧٠ طالباً جامعياً بمختلف الاختصاصات العلمية قد حصلوا على منح دراسية من مؤسسة صندوق دعم الطالب «صراط»، وانتسبوا إلى الجامعات اللبنانية العامة والخاصة بعدما كان عدد من التحق بالجامعة عشرة طلاب فقط، فيما منعت الباقي ظروفهم المادية أو التعقيدات الإدارية أو اختلاف المناهج بين سورية ولبنان من الالتحاق بالجامعات.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى استمرار بعض التجارب التي قادتها مجموعة متطوعين من المدرسين الفلسطينيين اللاجئين من سورية في إنشاء أكثر من مركز لتدريس المنهاج السوري لطلاب شهادة التعليم الأساسي (الإعدادية) والثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي، حيث تمكن بعض الطلاب من دراسة المقرر السوري في لبنان والتقدم في ما بعد إلى الامتحانات في سورية، إلا أن القرارات الأخيرة المانعة لدخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان جعلت العديد من الطلاب يترددون في الذهاب إلى سورية خوفاً من عدم التمكن من العودة ثانية.

أما في ما يتعلق بالطالب الفلسطيني في المرحلة الإعدادية والثانوية المتقدم للامتحانات في لبنان، فقد اشترطت وزارة التربية والتعليم اللبنانية على الطلاب الفلسطينيين المتقدمين لفحص شهادة التاسع (البريفيه) والمسجلين لدى مدارس وكالة الغوث للاجئين بلبنان بشكل نظامي تصديق ومعادلة جلاءات السنوات السابقة أصولاً من سورية، وطالبوا بوجود إقامات نظامية للطلاب، ما يعني حرمانهم التقدم إلى الامتحان.

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى الأردن

بلغ عدد اللاجئين القادمين من سورية إلى الأردن ١١٠٠٠ لاجئ فلسطيني حسب إحصائيات الأونروا، وتقدم لهم الوكالة بعض الخدمات الإغاثية، يقطن منهم ١٧٣ لاجئاً في مجمّع سايبر سيتي شمال الأردن بالقرب من الحدود السورية. أما معظم اللاجئين الآخرين، فيعيشون داخل المدن الأردنية أو في مخيم الزعتري، ويتظاهرون بأنهم لاجئون سوريون، حيث تقوم السلطات بترحيل من يتبين أنه لاجئ فلسطيني وتقوم بإعادته إلى سورية التي هرب منها خوفاً على حياته.

ويعاني أكثر اللاجئين من الفقر المدقع، ويتوزعون على مدن: إربد، الزرقاء، عمان، المفرق، مخيم الزعتري، سايبر سيتي بنسب متفاوتة، وتشكل العائلات منهم نحو ٢٣٩١ عائلة، و٤٨٪ منهم تحت سنّ ١٨ عاماً، كذلك ٥٢٪ منهم إناث، و٣٠٪ منهنّ يشكلن المصدر الوحيد لإعالة عائلاتهن، ويبلغ معدل العائلة ٤,١ أفراد[1].

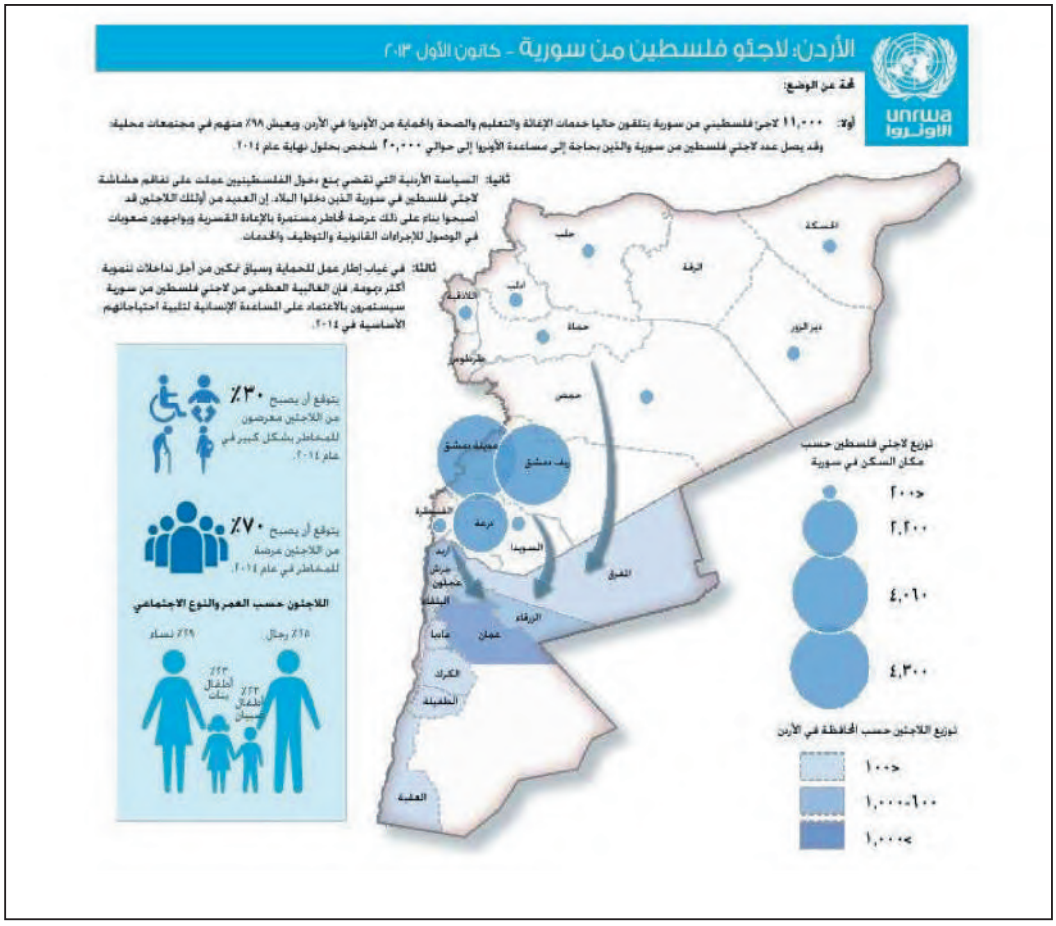

(١) انظر في تقرير الحالة حول أوضاع فلسطينيي سورية ـ مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ومركز العودة الفلسطيني ـ لندن والجمعية التركية للتضامن مع الشعب الفلسطيني «فيدار» ص ٥١ و ص ١٠١ http://actionpal.org/phocadownloadpap/PrivetRepo/sitreport.pdf

يشار إلى أن الأردن يفرض قيوداً على دخول الفلسطينيين وسجل قيامه بإعادة بعض اللاجئين قسراً إلى سورية حسب تقرير لمنظمة العفو الدولية.

أبرز المحطات...

- يوم ٧ كانون الثاني/يناير أكد مدير إدارة مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن العميد وضاح الحمود، التزام إدارة المخيمات قرارَ الحكومة المتمثل بمنع إدخال اللاجئين الفلسطينيين من حملة الوثائق السورية إلى الأردن.
- يوم ١٣ كانون الثاني/يناير، قال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إنه قام بجمع عدد من الإفادات من فلسطينيين لاجئين قدموا إلى الأردن من سورية، واصفاً أوضاعهم الإنسانية بالصعبة، حيث يعيشون تحت تهديد الترحيل في أية لحظة إذا ما اكتشفت السلطات أنهم فلسطينيون[1].
- في يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير، أطلق اللاجئون من داخل تجمع سايبر سيتي في الأردن نداءات ومناشدات لمنظمات حقوق الإنسان ومنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية والأونروا لحل مشكلتهم ومدّ يد العون والمساعدة لهم، حيث يشعرون بأنهم معزولون عن العالم الخارجي ويعاملون معاملة المعتقلين في معسكر أشبه بمركز اعتقال أمني مغلق حيث يحتجز اللاجئون فيه ولا يسمح لهم بالخروج إلا ضمن قيود وكفالات.
- في يوم ١٨ أيار/مايو، أصدرت إحدى اللجان الوزارية الأردنية تقريرها المتعلق بمنح أبناء الأردنيات المتزوجات بأجانب ميزات متعلقة بالإقامة والعمل والتعليم، فيما قالت صحيفة «الغد الأردني» نقلاً عمّا وصفته بالمصادر المطلعة

---

(١) وقال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إنه قام بجمع عدد من الإفادات من فلسطينيين لاجئين قدموا إلى الأردن من سورية، واصفاً أوضاعهم الإنسانية بالصعبة، حيث يعيشون تحت تهديد الترحيل في أية لحظة إذا ما اكتشفت السلطات أنهم فلسطينيون. وقال المرصد الأورومتوسطي في تقرير ميداني له: «إن أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا إلى الأردن من سورية تقدّر بأحد عشر ألف لاجئ. يقطن منهم ١٧٣ لاجئاً في مجمّع سايبر سيتي شمال الأردن بالقرب من الحدود السورية. أما معظم اللاجئين الآخرين فيعيشون داخل المدن الأردنية أو في مخيم الزعتري، ويتظاهرون بأنهم لاجئون سوريون، حيث تقوم السلطات بترحيل من يتبين أنه لاجئ فلسطيني وتقوم بإعادته إلى سورية التي هرب منها خوفاً على حياته». وأضاف المرصد الحقوقي الدولي، الذي يتخذ من جنيف مقراً له، أن تعامل السلطات الأردنية مع اللاجئين السوريين «يتسم بالمعاملة الحسنة والالتزام بقواعد حقوق الإنسان، وتوفر السلطات الأردنية للاجئ السوري عدداً من الامتيازات، ومن ذلك إمكانية دراسة الأطفال السوريين في المدارس الحكومية الأردنية بنفس رسوم الطالب الأردني. أما حينما يتعلق الأمر باللاجئ الفلسطيني القادم من سورية، فإن السلطات تتشدد دونما مبرر واضح لذلك». وأبلغ لاجئون فلسطينيون فريق المرصد الأورومتوسطي أن الدخول إلى الأردن في بداية الأزمة السورية كان سهلاً، والإجراءات بسيطة، إلا أن السلطات الأردنية بدأت تتشدد منذ نحو عام، وخصوصاً مع الفلسطينيين، بحيث تقوم بإرجاع من يتبين أنه فلسطيني، ما حدا الفلسطينيين إلى اللجوء لتزوير وثائق تظهر أنهم سوريون من أجل الدخول إلى الأردن. وذكر اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سورية أن السلطات الأردنية قامت بإعادة بعض أقاربهم إلى سورية حينما اكتشفت أنهم لاجئون فلسطينيون. ونقل المرصد شهادة أحد اللاجئين؛ جاء فيها «أن ابنة أخيه متزوجة بشاب سوري ولها ٣ أطفال، ويعيشون في مخيم الزعتري، غير أن السلطات اكتشفت أنها فلسطينية فقامت بإعادتها إلى الأراضي السورية، فيما بقي زوجها وأطفالها في مخيم الزعتري». ويؤكد اللاجئون الفلسطينيون النازحون من سورية أن عودتهم إلى الأراضي السورية تمثل خطراً كبيراً على حياتهم، وخصوصاً بعد القانون الذي أقرته حكومة دمشق أخيراً، وبموجبه فإن عدداً كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين الذين غادروا سورية في ظل الأزمة لن يتمكنوا من العودة إليها لاحقاً إلا بعد الحصول على تأشيرة (فيزا). من جانبها، أكدت مصادر في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) الأممية في الأردن لفريق المرصد الأورومتوسطي ما ذكره اللاجئون، وقالوا إنهم يمتنعون أحياناً عن التواصل مع اللاجئين الفلسطينيين خوفاً من اكتشاف السلطات جنسية هؤلاء اللاجئين، ما يعرقل وصول المساعدات التي تقدمها الوكالة إليهم. وأوضح المرصد الأورومتوسطي أن ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون في الأردن، الذين يفرّون من الموت والاضطهاد الحاصل في سورية، يخالف مباشرة الاتفاقية الدولية المتعلقة باللاجئين، والقانون الدولي العرفي، مشيراً إلى أن الاتفاقية قد نصت بشكل صريح في مادتها الثالثة والثلاثين على «منع أي دولة من القيام بطرد اللاجئ أو ردّه بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها». وطالب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان السلطات الأردنية بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية بما تمليه القوانين والأعراف الدولية، أسوةً بتعاملها مع اللاجئين السوريين، والذين تجمعهم نفس الظروف والدوافع للهرب من سورية، ومنحهم الحقوق الواجبة لهم بموجب قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان، ولا سيّما حقهم في الحياة، وحرية التنقّل والتعليم.

إن توصيات اللجنة، التي سبق أن شكلها مجلس الوزراء قبل أشهر، وفي ما يتعلق بمجال أذونات الإقامة، بمنح القصر من أبناء المواطنات الأردنيات المتزوجات بأجانب، والخاضعين لأحكام قانون الإقامة وشؤون الأجانب، باستثناء حملة وثائق السفر الفلسطينية.

كذلك نقلت الصحيفة في تقرير رفعته اللجنة إلى مجلس الوزراء أيضاً، أن منح تسهيلات في الإقامة لحملة الوثائق الفلسطينية سيكون له دور سلبي، حيث سيقود أبناء الأردنيات من حملة الوثائق الفلسطينية بعدم حفاظهم على تجديد وثائقهم الصادرة عن الدول المستضيفة (مصر، سورية، لبنان، العراق، ليبيا، واليمن) بصفتهم لاجئين في تلك الدول، مع إشارتها إلى أن عدداً كبيراً من تلك الفئة، مقيمون في دولة ثالثة من مختلف دول العالم، وخاصة دول الخليج العربي، وهذا سيدفعهم إلى عدم تجديد إقاماتهم في تلك الدول، وبالتالي يتحمل الأردن منفرداً الأبعاد المترتبة على إقامتهم فيها، لكونهم أعداداً كبيرة جداً.

والجدير بالذكر أن حالة حملة الوثائق من الفلسطينيين المتزوجين أردنيات هي من أكثر الشرائح تعرضاً لحرمانها الحقوق المدنية في الأردن، نظراً إلى اعتبارات ديموغرافية وسياسية، وهو ما ألقى بظلاله على حالة المئات من فلسطينيي سورية الذين اضطرتهم الحرب إلى عبور الحدود مع الأردن كلاجئين، حيث يحتجز هؤلاء في مخيمات حدودية أشهرها سايبر سيتي شمال المملكة في ظروف غير إنسانية، كذلك تمنع السلطات الأردنية أبناء الأردنيات المتزوجات بفلسطيني سوري من دخول البلاد، حتى لو كان رضيعاً، وهو ما وثقته المجموعة في عدد من التقارير السابقة.

اللاجئون الفلسطينيون في الجزائر (المغاربة)

بدأ وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى الجزائر منذ مطلع الشهر السادس يونيو/حزيران ٢٠١٢. وحسب الإحصائيات غير الرسمية، يقدر عدد اللاجئين بنحو ٤٠٠٠ لاجئ ينقسمون على النحو الآتي: (٩٠٠) لاجئ مسجلين قنصلياً في السفارة، ونحو (١٠٠٠) لاجئ غير مسجلين، ونحو (٢٠٠٠) لاجئ غير مسجلين، نظراً إلى أنهم يحملون الجنسية الجزائرية والفلسطينية (المغاربة).

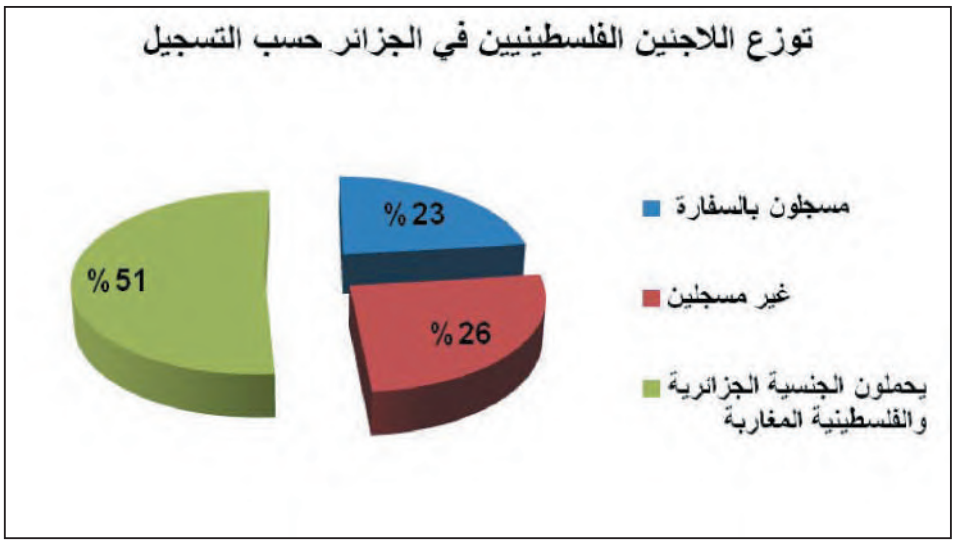

الوضع القانوني للاجئ الفلسطيني في الجزائر

تعتبر الحكومة الجزائرية اللاجئين الفلسطينيين من سورية زواراً، باعتبارهم دخلوا عبر دعوة شخص قريب، ولا تعترف بأي لاجئ، وتتعامل معهم كمعاملة السوريين الذين لا تعترف بهم كلاجئين لأسباب سياسية تتعلق بموقفها من الأزمة السورية.

بالمقابل، قامت الحكومة الجزائرية ببداية الأزمة تحت ضغط شعبي بفتح مخيم صغير للسوريين والفلسطينيين لا يتسع لأكثر من ٣٠٠ شخص بالتعاون مع الهلال الأحمر الجزائري، وآخر للشباب لا يتسع لأكثر من٢٠٠ شخص في منطقة نائية وتحيطهم بالسرية التامة.

ويعاني اللاجئ الفلسطيني في الجزائر من ظروف معاشية قاسية، لكونه لا يتلقى المساعدات من جهة، سواء محلية أو دولية. فالأونروا لا تقدّم أي شيء، بحجة أنهم خارج مجال عملها، وكذلك المفوضية العليا للاجئين ترفض تسجيلهم، والسفارة الفلسطينية قدمت لهم مساعدة لمرة واحدة[1].

(١) شهادات اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى الجزائر.

اللاجئون الفلسطينيون السوريون في ليبيا

قُدر عدد اللاجئين السوريين الذين دخلوا ليبيا منذ بداية الأزمة السورية ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ ألف لاجئ، من ضمنهم قرابة ٥٠٠٠ فلسطيني مسجلين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ولدى رابطة الجالية السورية في ليبيا. إلا أن هذا العدد تناقص إلى ما لا يزيد على (ألف) شخص فقط، ويعزى هذا الانخفاض إلى الهجرة الغزيرة عبر البحر (مراكب الموت) التي لم تتوقف على مدار العام وحالة الفوضى وعدم الأمان وفقدان الاستقرار داخل ليبيا وسهولة الوصول منها إلى أوروبا.

كذلك لوحظ أيضاً خروج أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في ليبيا منذ سنين نتيجة الظروف المذكورة أعلاها.

لقد تزايد دخول اللاجئين الفلسطينيين إلى ليبيا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ بعدما أغلقت مصر أبوابها في وجه اللاجئين الفلسطينيين، فأصبحت ليبيا وجهة اللاجئين قاصدي أوروبا. إلا أن رحلة الوصول لم تكن سهلة وحفتها الكثير من المخاطر في محطاتها المختلفة.

الوصول من لبنان إلى ليبيا:

شكل مطار رفيق الحريري في بيروت قاعدة انطلاق كبيرة للاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين إلى ليبيا، بعد حصول اللاجئ على سمة دخول الأراضي الليبية تكون في أغلبها مزورة وبأسعار عالية نسبياً راوحت بين (٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠) دولار للشخص الواحد.

إلا أن مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية وثقت ترحيل ٤٩ لاجئاً فلسطينياً وسورياً من لبنان إلى سورية بتاريخ ٤ أيار/مايو ٢٠١٤، أثناء توجههم إلى إحدى الدول العربية، حيث كانت سمات الدخول التي بحوزتهم مزورة، حسب البيان الصادر عن الأمن العام اللبناني.

أما في المطارات الليبية، فقد سجل ترحيل نحو ٤٣٠ فلسطينياً سورياً وسورياً على دفعات، بعد اكتشاف أن سمات الدخول غير قانونية. فعلى سبيل المثال، وفي مطلع نيسان ٢٠١٤، أُعيد (١٢) لاجئاً فلسطينياً سورياً بينهم طفلان وامرأة إلى تونس، حيث احتُجزوا في الترانزيت داخل المطار لأكثر من ثلاثة أيام قبل قيام السلطات التونسية بترحيلهم إلى لبنان[١].

الوصول من الجزائر:

سلك اللاجئون الفلسطينيون من سورية للدخول إلى ليبيا طرقاً برية غير شرعية. فبعد التمكن من الوصول إلى الجزائر بطرق شرعية، استطاع عدد من دخول ليبيا بواسطة مهربين عبر الأراضي التونسية، إلا أن هناك من لم يفلح، وأُلقي القبض عليه في تونس وحوكم وسجن بتهمة الدخول إلى البلاد بطريق غير شرعي[٢].

(١) انظر التفاصيل ضمن: اللاجئون الفلسطينيون من سورية في تونس.

(٢) المصدر السابق نفسه.

يذكر أن هذا الطريق البري لم يكن الوحيد، فقد وصلت أعداد كبيرة من طريق صحراء سيوه المصرية ومساعد الليبية، وقد دفعت العائلات مبالغ كبيرة تقدَّر بما بين ٣٥٠ ـ ٥٠٠$ للشخص الواحد. وعانى مَن سلك هذا الطريق مصاعب جمّة خلال رحلته؛ فمنهم من تعرض للإهانة من قبل حرس الحدود، ومنهم من تعرض للسلب وإطلاق النار عليه من قبل العصابات ومافيات التهريب، ومنهم من تاه في الصحراء لعدة أيام قبل أن يهتدي إلى مقصده.

الواقع القانوني والمعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى ليبيا

لم تطرأ أي تغيرات على الوضع القانوني والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى ليبيا[1]، ولكن سُجل تراجع في الخدمات الإغاثية المقدمة للاجئين الفلسطينيين. فقد قدمت المفوضية العليا للاجئين (unhcr) مساعدات للاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية لمرة واحدة قيمتها ٥٠ دولاراً للشخص الواحد، فيما توقفت رابطة الجالية السورية في ليبيا عن تقديم أية مساعدات منذ بداية العام الحالي ٢٠١٤.

(١) انظر في تقرير الحالة حول أوضاع فلسطينيي سورية ـ مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ومركز العودة الفلسطيني لندن والجمعية التركية للتضامن مع الشعب الفلسطيني « فيدار» ص ١٠٣ و ص ١٢٥.
http://actionpal.org/phocadownloadpap/PrivetRepo/sitreport.pdf

اللاجئون الفلسطينيون من سورية في تونس

استقبلت تونس في ثمانينيات القرن الماضي آلاف اللاجئين الفلسطينيين بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عقب انتهاء الحرب التي شنتها «إسرائيل» عام ١٩٨٢. وتعرضت الأراضي التونسية للقصف بالطيران الإسرائيلي الذي استهدف مكتباً للمنظمة في حمام الشط سنة ١٩٨٦، ونفذ فيها جهاز الموساد الإسرائيلي أبرز الاغتيالات والتصفيات الجسدية بحق قادة فلسطينيين أمثال خليل الوزير (أبو جهاد) في ١٩٨٨.

وتونس من الدول العربية التي لا تسمح بدخول اللاجئين الفلسطينيين إليها إلا بشرط الحصول على تأشيرة مسبقة، ويُعَدّ الفلسطيني أجنبياً في تونس لا يسمح له بالإقامة إلا بموجب عقد عمل.

فلسطينيو سورية في مطار قرطاج

على تداعيات الأزمة السورية وانعكاساتها السلبية على حياة اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وفي ظل ما تشهده المخيمات الفلسطينية هناك، اضطر الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني إلى مغادرة سورية نحو مناطق أكثر أمناً واستقراراً، سواء داخل سورية أو خارجها، وسلكوا لذلك كل الطرق التي من شأنها أن تصل بهم إلى بر الأمان المنشود، فركبوا البحر تارة، واجتازوا الصحارى تارة أخرى، واستخدموا المطارات كإحدى المحطات للوصول إلى الهدف. إلا أنهم كانوا يعانون ويعاقبون في كل المحطات. فأحياناً يُرحَّلون من حيث أتوا، وأحياناً يجري التحفظ عليهم في ردهات المطارات (الترانزيت) ريثما يغادرون، وأحياناً أخرى يُعتقَلون ويُسجَنون باسم القانون الذي يعتبر وجودهم مخالفاً يستحقون عليه العقاب.

ففي أول نيسان/أبريل ٢٠١٤، منعت السلطات التونسية (١٢) لاجئاً فلسطينياً سورياً، بينهم طفلان وامرأة من الدخول إلى الأراضي التونسية بعد أن تقطعت بهم سبل العيش في سورية بسبب الصراع الدائر فيها، بعد أن أعادتهم السلطات الليبية إلى جهة قدومهم، تونس، بحجة أن التأشيرات غير قانونية، حيث احتجزتهم سلطات المطار في منطقة الترانزيت، ومنعتهم من مغادرته حتى استكملت إجراءات ترحيلهم إلى بيروت التي كانت مركز انطلاقهم.

كذلك رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية وجود أربعة لاجئين فلسطينيين وعائلتين مع أطفالهما من المخيمات الفلسطينية في سورية محتجزين في مركز إيواء الوردية للاجئين في العاصمة التونسية، بعد إلقاء القبض عليهم من السلطات التونسية بحجة الدخول غير الشرعي إلى البلاد.

يشار إلى أن المحتجزين قد وصلوا إلى تونس بعد اجتياز الحدود الجزائرية في طريقه إلى ليبيا، وأكد ذلك أحد المحتجزين الذي قال: «لقد وصلنا إلى الجزائر بطريقة رسمية، ومكثنا فيها فترة وجيزة، ثم قصدنا ليبيا عبر الأراضي التونسية من طريق غير شرعي، فألقت السلطات التونسية القبض علينا بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وعرضنا على السلطات القضائية وسُجنّا لمدة ١٥ يوماً في سجن حربوب بمدينة مدنين». ويضيف: «وبعد انتهاء مدة التوقيف، نُقلنا إلى مركز إيواء الوردية للاجئين في العاصمة التونسية حيث نخضع لظروف قاسية جداً أشبه بالاعتقال، لأننا ممنوعون من الحركة ومن الاتصالات وأغراض شخصية»، ويتابع: «لقد انضم إلينا داخل المركز عائلتان فلسطينيتان ألقي القبض عليهما أثناء محاولتهما العبور إلى ليبيا قادمتين من الجزائر وبرفقتهما ثلاثة أطفال، لقد عُزلت العائلة

الواحدة بعضها عن بعض، فالنساء والأطفال في جانب، والأزواج في جانب آخر، يصعب التواصل بينهم».

الجدير بالذكر أن السلطات التونسية قامت بتاريخ ٤ حزيران/يوليو ٢٠١٤ بعد استيفاء مدة الحجز بترحيل خمسة لاجئين فلسطينيين سوريين بشكل قسري إلى الحدود الجزائرية التونسية.

ونقلاً عن أحد اللاجئين الخمسة المرحَّلين في تسجيل صوتي وصلت إلى مجموعة العمل نسخة منه، أنهم فوجئوا بقيام الأمن التونسي بإجبار خمسة شبان، بينهم أربعة فلسطينيين سوريين والخامس سوري غير متزوجين على مغادرة قسم الوردية ووضعهم في سيارة تابعة للسجن ورميهم على الحدود الجزائرية التونسية. وأشار الشاب إلى أنهم لا يملكون أي أوراق ثبوتية أو مال أو طعام لتدبر أمرهم، بعد وعود سابقة من طرف السفارة الفلسطينية بأنه سيُطلَق سراحهم وسيُنقلون إلى منطقة الحمامات التي يقيم فيها لاجئون فلسطينيون.

وفي حادثة أخرى، وصل ثلاثون لاجئاً فلسطينياً سورياً إلى تونس يومي الخميس والجمعة ١٥ و ١٦ مايو/ أيار على متن طائرة انطلقت من مطار رفيق الحريري باتجاه ليبيا، وفق إجراءات سليمة وقانونية، إلا أن الأحداث التي تشهدها بنغازي اضطرت الطائرة إلى البقاء في مطار قرطاج التونسي، حيث أُنزل الركاب وجرى التحفظ عليهم داخل المطار، بانتظار إعادة فتح المطار واستئناف الرحلة.

وبحسب إفادة أحد اللاجئين من داخل المطار «في يوم الأحد الموافق لـ ١٨ أيار/مايو طلبت سلطات المطار التونسية منا المغادرة إلى لبنان ـ دون مشاكل ـ إلا أننا رفضنا ذلك لوجود الكثير من المخاوف التي تتهددنا لدى وصولنا إلى مطار بيروت ـ لبنان، من حيث إمكانية السماح لنا بالدخول أو قيام الأمن العام اللبناني بدوره بترحيلنا إلى سورية».

وطالب اللاجئون الفلسطينيون الموجودون في مطار قرطاج، والبالغ عددهم ثلاثين لاجئاً، بينهم ثلاث نساء وامرأة مسنّة تبلغ من العمر قرابة ثمانين عاماً، بالإضافة إلى ثلاثة أطفال بأعمار متفاوتة، السلطات التونسية بالسماح لهم بالبقاء داخل الأراضي التونسية ريثما يتمكنون من الوصول إلى غايتهم في الدخول إلى ليبيا أو منحهم حق اللجوء في تونس.

أثار احتجاز (٣٠) لاجئاً فلسطينياً في مطار قرطاج التونسي، بالإضافة إلى (١٣) لاجئاً في مركز الوردية بالعاصمة التونسية ردود فعل مختلفة لدى الشارع التونسي والفلسطيني بعد التهديد بإعادة ترحيلهم إلى لبنان.

وشهدت القضية تفاعلاً واهتماماً كبيرين من قبل وسائل الإعلام والمؤسسات الحقوقية في تونس، حيث طالبت العديد من الجهات منع ترحيل اللاجئين ووضع حد لاحتجازهم، والسماح لهم بالدخول. وقد شهد مطار قرطاج وقفة احتجاجية تضامنية وإضراب عمال المطار لساعة كاملة، تعبيراً منهم عن تضامنهم مع المحتجزين، وتناولت أكثر من صحيفة وفضائية تونسية أخبارهم.

وفي ذات السياق قامت مجموعة العمل بمراسلة عدد من المؤسسات الحقوقية التونسية والدولية، حيث أرسلت تقريراً أعدته باللغتين العربية والإنكليزية تضمن تفاصيل احتجاز اللاجئين الفلسطينيين. وحثت المجموعة وسائل الإعلام التونسية على تناول القضية التي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي، ووجهت رسالة رسمية للرئاسة التونسية تتضمن تفاصيل وضع اللاجئين المحتجزين.

لقد أثمر الحراك السابق إصدارَ وزارة الداخلية التونسية قراراً يقضي بدخول اللاجئين الفلسطينيين المحتجزين في مطار قرطاج إلى الأراضي التونسية، مع السماح لهم بالإقامة لمدة شهر واحد.

الجدير بالذكر أن المحتجزين كانوا قد أعلنوا إضرابهم عن الطعام احتجاجاً على إبلاغهم بقرار ترحيلهم إلى لبنان، لما في ذلك من خطورة على حياتهم، فيما عبّروا في الوقت ذاته عن استنكارهم لتصرفات السفير الفلسطيني في تونس،

متهمين الآخير بالتقاعس والتهرب من مسؤولياته. وفي ذات السياق، أعلنت وزارة السياحة التونسية تكفلها بإقامة اللاجئين المحتجزين، وذلك بعد اعتذار السفارة الفلسطينية عن ذلك، الأمر الذي أدى إلى حل مشكلة اللاجئين والسماح لهم بدخول الأراضي التونسية.

وبتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤، قطعت السلطات التونسية المساعدات الغذائية التي كانت تقدمها للاجئين الفلسطينيين السوريين الذين تستقبلهم مؤقتاً في منطقة الحمامات، إلا أن مؤسسة "زهرة المدائن» التونسية تكفلت بتقديم الطعام لهم خلال شهر رمضان المبارك، في ظل صمت السفارة الفلسطينية في تونس.

يذكر أن هذه المعاملة إزاء مثل هذه المواقف لم تكن وليدة اللحظة، فقد سجل منع السلطات التونسية لثلاث عائلات فلسطينية مكونة من ٢٢ شخصاً عالقين في مخيم الشوشة على الحدود الليبية التونسية، فروا من الصراع الدائر في ليبيا على إثر ثورة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١.

اللاجئون الفلسطينيون في تركيا

أدت الأوضاع العسكرية المتأزمة في المنطقة الشمالية من سورية دوراً في مفاقمة مأساة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين أصلاً في مدينة حلب وريفها ومخيماتها. فقد استمر لجوء العائلات والأسر الفلسطينية إلى تركيا بطرق غير مشروعة، ما أدى إلى حرمانهم الحصول على صفة لاجئين أو على إقامة[1].

وطالب اللاجئون الفلسطينيون في تركيا الأونروا والسفارة الفلسطينية في أنقرة ومنظمة التحرير الفلسطينية بسرعة التحرك لمعالجة أوضاعهم القانونية في تركيا، وطالب الأهالي السماح لذويهم بالدخول إلى تركيا دون تأشيرة ومعاملتهم أسوة بالسوريين، في ما يتعلق بالإقامات وتأشيرات الدخول وأذون العمل.

هذا وتقدر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» عدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين في تركيا بنحو ١٦٠٠ لاجئ.

أبرز محطات اللجوء

- يوم شباط/فبراير ٢٠١٤، وافقت الحكومة التركية على منح جميع اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية تصريح إقامة في تركيا، حيث جاءت هذه الموافقة بعد محاولات فلسطينية حثيثة، على مدار فترة الأزمة السورية، ومنذ بدء توافد العائلات والشباب اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا. وبحسب ما صرح به مصدر في السفارة الفلسطينية، بأن هذه الخطوة جاءت بعد عدة لقاءات عقدها سفير دولة فلسطين في تركيا نبيل معروف مع المسؤولين الأتراك، وعلى رأسهم نائب رئيس الوزراء التركي بشير أتالاي، الذي وعد بمعالجة وضع اللاجئين الفلسطينيين وتسوية وضعهم القانوني والحصول على إقامات. يذكر أن السلطات التركية حددت مدة الإقامة فيها لمدة ستة أشهر فقط، يحصل عليها حملة الوثيقة السورية وحملة جواز السلطة الفلسطينية، وأضاف أنه لم يحدد إذا كانت قابلة للتجديد.
- يوم ٢٠ شباط/فبراير، ٢٠١٤ قام وفد برئاسة ماجد الزير منسق المكتب الدولي لمتابعة شؤون فلسطينيي سورية مدير مركز العودة الفلسطيني، ومحمد مشينيش مدير مؤسسة فيدار التركية، وسامي حمود مدير منظمة ثابت لحق العودة في لبنان، بزيارة توران كيشلاكشي رئيس القسم العربي في وكالة الأناضول التركية للأنباء، حيث سلم الوفد نسخة من "تقرير حالة" المتعلق بفلسطينيي سورية الذي هو عبارة عن نتاج ورشة العمل الدولية التي عقدت في إسطنبول في العاشر من نوفمبر ٢٠١٣، حيث شدد الوفد على ضرورة أن يعامل فلسطينيو سورية معاملة السوريين في تركيا، وخاصة في ما يتعلق بأمور الإقامة والخدمات.
- يوم ٦ آذار/مارس، أكثر من ١٧٥لاجئاً فلسطينياً من مخيم حندرات يتشاركون السكن في منزلين ومستودع ببلدة كلس الحدودية، حيث لجأ إلى تلك البلدة نحو ٤٣ عائلة، النسبة الأكبر فيها من الأطفال والنساء والمسنين، هرباً من أعمال القصف المتكرر بالقذائف والبراميل المتفجرة الذي استهدف مخيمهم بوتيرة متزايدة، حيث تركوا كل ما يملكون داخل مخيمهم، حتى إن معظمهم لا يحملون أوراقاً ثبوتية.

---

(١) انظر في تقرير الحالة حول اوضاع فلسطينيي سورية ـ مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية ومركز العودة الفلسطيني لندن والجمعية التركية للتضامن مع الشعب الفلسطيني «فيدار» ص٦٥ ـ ٩٩ ـ ١٠٥. http://actionpal.org/phocadownloadpap/PrivetRepo/sitreport.pdf .

- يوم ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، نظّم العشرات من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى تركيا وقفة احتجاجية، أمام السفارة الفلسطينية، معلنين بدء اعتصامهم المفتوح لحين الاستجابة لمطلبهم وتحسين وضعهم المعيشي وإيجاد حل عاجل وفوري لأوضاعهم السيئة التي تتمثل بعدم وجود إقامة أو جواز سفر أو معونات إغاثة.
- ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، اجتمع إياد القدسي نائب رئيس الحكومة السورية المؤقتة، مع وفد من الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في سورية في الحكومة السورية المؤقتة، في مقر الحكومة في مدينة غازي عنتاب التركية. تناول الاجتماع عدة مواضيع تهمّ اللاجئين الفلسطينيين، أهمها دعم المخيمات الفلسطينية في الداخل، وتأكيد خصوصية الهوية الوطنية للاجئ الفلسطيني، والدفاع عن حقوقه المدنية والسياسية.
- يوم ١٠ أيار/مايو ٢٠١٤، عقدت الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في الحكومة السورية المؤقتة اجتماعاً مع اللجنة الوطنية الليبية لدعم النازحين السوريين، اطلعت فيه اللجنة الليبية على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في تركيا ودول الجوار وفي المخيمات الفلسطينية في سورية.
- يوم ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤، افتُتح مركز إيواء كلس على الحدود السورية التركية برعاية من الحكومة السورية المؤقتة، على أن تديره الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين.
- ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤، أحيت الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين الذكرى السادسة والستين لنكبة فلسطين.
- يوم ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤، عدد من العائلات الفلسطينية السورية التي فرّت من القصف الذي استهدف مخيم درعا جنوب سورية، موجود منذ عدة أيام على الجانب التركي من الحدود السورية التركية بالقرب من مدينة أورفة، والسلطات التركية تمنع دخولهم.
- يوم ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ ضمن فعاليات الأسبوع الثقافي بمناسبة الذكرى الـ ٦٦ للنكبة الفلسطينية، أقام مكتب درعا للهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في الحكومة السورية المؤقتة في تركيا معرضاً للتراث الفلسطيني. يتضمن المعرض لوحات فنية، ملابس من الفولكلور الشعبي الفلسطيني، وثائق فلسطينية قديمة، وأدوات منزلية.
- في يوم ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤، تكفلت الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين برعاية كافة الأطفال المعوّقين من أبناء العائلات الفلسطينية النازحة من سورية والموجودة على الأراضي التركية، بما يشمل تأمين إسكان عائلاتهم والإشراف على وضعهم الصحي.
- يوم ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤ ضربت عاصفة رملية مخيم "فيران شهير" الذي يؤوي لاجئين سوريين وفلسطينيين بالقرب من الحدود التركية السورية، حيث اقتلعت الرياح معظم الخيام، موقعةً عدداً من الجرحى في صفوف اللاجئين.
- يوم ١ حزيران/يونيو ٢٠١٤، أجرى السفير الفلسطيني في تركيا نبيل معروف، ورئيس الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في الحكومة السورية المعارضة أيمن أبو هاشم، زيارة لمركز الإيواء المؤقت في منطقة كلس الذي يقع على الحدود السورية التركية.
- يوم ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٤، وزعت الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في الحكومة السورية المؤقتة المعارضة، مبلغ ١٤٠٠ $ دولار على الجرحى والمصابين من أبناء مخيم درعا الموجودين في مخيم فيران شاهير على الأراضي التركية.

لاجئون على طريق أوروبا

عادت رحلات قوارب الموت بالإبحار من الإسكندرية في مصر وطرابلس في ليبيا عبر عشرات الرحلات باتجاه السواحل الجنوبية لإيطاليا التي دفعت أزمتها الاقتصادية والتحديات التي تواجهها في ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، إلى التساهل مع اللاجئين الواصلين إليها، من عدم الحصول على البصمة المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي على كل دولة يصلها لاجئ، وهو ما يحتم على هذه الدولة مسؤولية مباشرة عن رعاية اللاجئين. في ظل هذا الواقع تدفقت أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين باتجاه أوروبا الشمالية، وكان للسويد نصيب الأسد في هذه الموجات، فنظراً إلى السمعة الحسنة لنظام اللجوء الذي ترعاه السويد من جهة، وإلى وجود أقارب منذ فترة قديمة لكثير من العائلات من جهة أخرى، استقبلت السويد العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، وزاد في ذلك قرار صدر عن دائرة الهجرة السويدية بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ يوصي بمنح اللجوء الكامل لأي لاجئ يصل من سورية[١].

أعلنت مصلحة الهجرة السويدية أنها تلقت خلال النصف الأول عام ٢٠١٤ ما يعادل (٣١٩١٥) طلباً للجوء، شكلت الطلبات من سورية العدد الأكبر منها، حيث بلغ عدد طلبات اللاجئين السوريين (١١٧٧٥) طلباً بمعدل (٨٢١٩) من الذكور و(٣٥٥٦) من الإناث، فيما بلغ عدد طلبات اللاجئين الفلسطينيين ٢٧٢٠ لاجئاً، منهم (١٧٧٧) من الذكور و(٩٤٣) من النساء، شكل الأطفال منهم (٨٤٣) طفلاً، منهم (٧٣٧) برفقة أحد والديه و(١٢٨) طفلاً جاؤوا دون أوليائهم[٢].

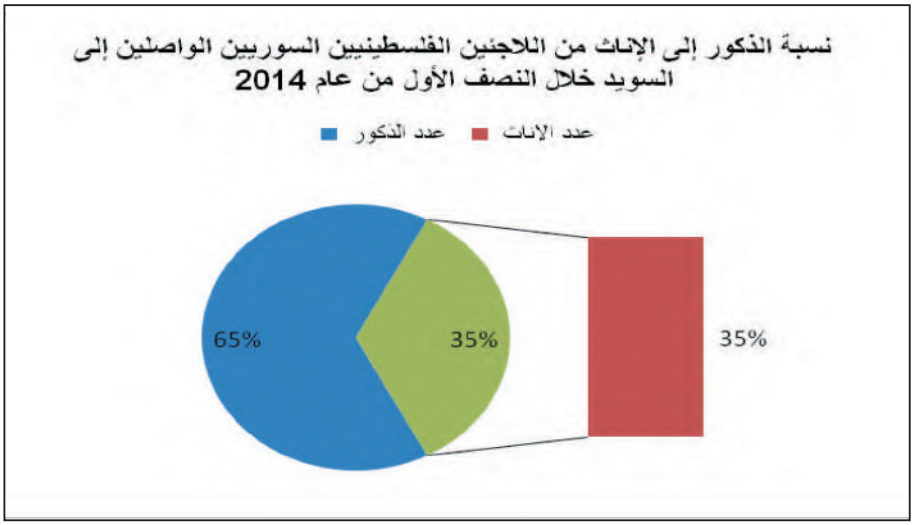

(١) انظر في تقرير الحالة حول أوضاع فلسطينيي سورية ـ مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ومركز العودة الفلسطيني ـ لندن والجمعية التركية للتضامن مع الشعب الفلسطيني «فيدار» ـ اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى السويد ص١٠٦ وقوارب الموت ص١٦٣.
.http://actionpal.org/phocadownloadpap/PrivetRepo/sitreport.pdf

(٢) مصلحة الهجرة السويدية
http://www.migrationsverket.se/download/18.7c00d8e6143101d166d1aab/1404200266472/Inkomna+ans%C3%B6kningar+om+asyl+2014+-+Applications+for+asylum+received+2014.pdf .

وبلغ عدد القرارات المتعلقة بالإقامات، والصادرة عن مصلحة الهجرة السويدية الممنوحة للاجئين الفلسطينيين خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤ (١٩٥٦) قراراً، منها (١٥٨٦) يقضي بمنح إقامات فعلية، بينما رُفض (٩٧) طلباً، وكذلك رُفض (٢٤٧) طلباً بسبب قيام أصحابها بوضع البصمة في دول أخرى، وذلك حسب اتفاقية دبلن، بينما صدر (٤٤) قراراً، سواء بالقبول أو الرفض، إلا أن أصحابها سحبوا الطلبات[1].

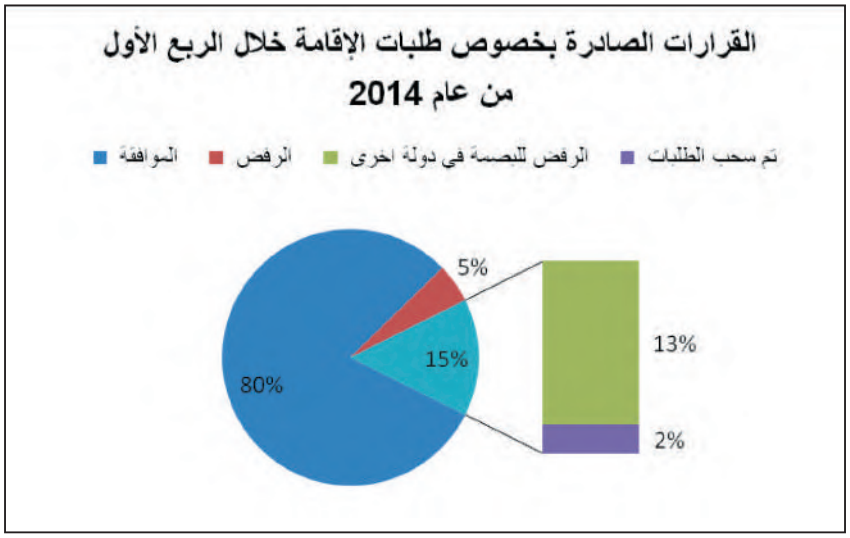

أبرز متعلقات اللجوء إلى أوروبا

لم تكن رحلة الوصول إلى أوروبا بالسهولة التي تخيلها البعض، بل كانت محفوفة بالمخاطر والضياع والتعرض للاعتقال أو التوقيف أو المعاملة السيئة في بعض محطاتها.

- ٢٤ كانون الثاني/يناير: وردت معلومات لمجموعة العمل تفيد بوجود عدد من العائلات الفلسطينية السورية، معظم أفرادها من النساء والأطفال، وهم معتقلون في ألبانيا، حيث يتعرضون للضرب المبرح والمعاملة القاسية. كذلك فإنهم يعانون من ظروف صحية سيئة، في ظل الانخفاض الكبير بدرجات الحرارة.
- ٨ شباط/فبراير: أطلق عدد من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في السويد حملة إلكترونية للمطالبة بإلغاء ترحيلهم إلى الدولة الأولى التي بصموا فيها عند وصولهم إلى أوروبا، والتي غالباً ما تكون إيطاليا. وتأتي تلك الحملة وسط أنباء تتحدث عن عزم الحكومة السويدية على تسفير الذين بصموا في إيطاليا لدى وصولهم إليها.
- ٥ شباط/فبراير: تمكنت البحرية وحرس الحدود الإيطاليان من إنقاذ نحو ٢٠٠ لاجئ فلسطيني وسوري لدى وصولهم إلى المياه الإقليمية الايطالية، وذلك بعد تعرضهم لمخاطر عديدة في عرض البحر، كادت تودي بحياتهم.
- ١٩ آذار/مارس: صرّحت السلطات الإيطالية بأن قواتها البحرية أنقذت في اليومين الماضيين ثلاثة عشر مركباً كانت تقل نحو ١٢٠٠ مهاجر من مناطق متفرقة.
- ٢٣ آذار/مارس: وصول المئات من اللاجئين الفلسطينيين السوريين، بينهم العشرات من النساء والأطفال إلى إيطاليا عبر البحر.
- ٧ نيسان/أبريل: أطلق عدد من اللاجئين الفلسطينيين في اليونان نداءات استغاثة، ناشدوا فيها الجهات الحقوقية والإغاثية ومنظمة التحرير التحرك العاجل لوضع حد لمعاناتهم، حيث أُنقذوا من الغرق أثناء محاولتهم الوصول إلى

(١) بعض المؤشرات الإحصائية لأعداد الفلسطينيين السوريين في بعض الدول الأوروبية (تقرير إحصائي وتحليلي) إعداد محمد يوسف ـ ص١٤.

اليونان، واحتجزتهم السلطات اليونانية وحققت معهم، ومن ثم أُطلق سراحهم، وهم يعانون من أوضاع معيشية صعبة، وخصوصاً بعد فقدانهم لممتلكاتهم أثناء عملية الإنقاذ.

- ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤: اشتكى وزير الداخلية الإيطالي أنجلينيو الفانو من تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو إيطاليا، وقال الفانو إن سلطات بلاده أنقذت خلال ٤٨ ساعة نحو أربعة آلاف مهاجر غير شرعي قادمين من السواحل الليبية.
- ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤: نظّم عدد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين وقفة احتجاجية أمام مقر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في بانكوك في تايلند، في محاولة منهم لتسليط الضوء على معاناتهم بسبب احتجاز عدد منهم في السجون التايلندية، مطالبين بسرعة التحرك لوضع حد لمعاناتهم.
- ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤: أطلق أربعة ناشطين فلسطينيين معتقلين في السجون السرلانكية بتهمة الهجرة غير الشرعية، نداءً عبر مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، ناشدوا فيه مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني التدخل للإفراج عنهم، بعد أن اعتقلتهم السلطات السريلانكية بتهمة الهجرة غير الشرعية، وذلك أثناء محاولتهم السفر إلى أوروبا عبر مطارها. يشار إلى أن الناشطين هم حسام الشهابي (٢٢ عاماً)، ناشط إغاثي وحقوقي من مخيم اليرموك، محمد حسين، من مخيم درعا (٢٠ سنة)، علي السكافي (٢٥ عاماً) من مخيم الحسينية، وإيهاب الدالي من بلدة المزيريب في درعا.
- ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤: أنقذ خفر السواحل الإيطالية مركبين كانا يقلان نحو ٤٥٠ لاجئاً فلسطينياً وسورياً، بينهم نحو مئة طفل.
- ٣ حزيران/يونيو ٢٠١٤: اتحذت السلطات الألبانية قراراً بترحيل ٢١ لاجئاً فلسطينياً سورياً إلى اليونان، كانوا معتقلين لديها بتهمة الهجرة غير الشرعية.

ونظمت الجالية الفلسطينية في النمسا لقاءً مفتوحاً مع اللاجئين الفلسطينيين السوريين الذين نزحوا عن مخيماتهم في سورية هرباً من القصف والحصار، حيث عبّر أبناء الجالية الفلسطينية في النمسا عن تضامنهم مع فلسطينيي سورية. ويذكر أن السفير الفلسطيني في النمسا صلاح عبد الشافي، وعدداً من اللاجئين العرب شاركوا في اللقاء.

- ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٤: نفذ عدد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين الذين وصلوا إلى السويد إضراباً مفتوحاً عن الطعام في مخيم osteren hotel، وذلك احتجاجاً على ما وصفوه بسوء المعاملة والتهديد الدائم من قبل إدارة الكامب بترحيلهم إلى بلادهم، وكذلك على سوء نوعية الطعام المقدم لهم. وطالب المعتصمون من الجهات المعنية التدخل لحلّ مشكلتهم ورفع القضية للسلطات المختصة.
- ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٤: بدأ اللاجئ الفلسطيني راكان حسين، إضرابه المفتوح عن الطعام، وذلك احتجاجاً على المعوقات التي تضعها الحكومة الهنغارية في إجراءات لمّ شمل أطفاله الخمسة، حيث لم تعترف بوثائق السفر السورية، واشترطت عليهم الحصول على جواز سفر آخر.

تفاعلات الشارع مع قضية اللاجئين الفلسطينيين من سورية

(دولي - إقليمي - محلي)

تساوت ردود الأفعال والتصريحات الرافضة لما يجري بحق اللاجئين الفلسطينيين في سورية، من عمليات قتل وحصار وتهجير وتدمير للنسيج المجتمعي الفلسطيني في سورية، وما تلا ذلك من سقوط ضحايا من الأبرياء نتيجة أعمال العنف التي أصبحت تشهدها المخيمات، بالإضافة إلى الأحياء والمدن السورية.

ورصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية هذه التحركات التي راوحت ما بين وقفات تضامنية واعتصامات وتصريحات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤، والتي كان من أبرزها:

- ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: اعتصم عدد من الشباب في كل من مدينة رام الله وغزة وبيروت والأردن والسويد، تضامناً مع أهالي مخيم اليرموك، حيث طالب المعتصمون منظمة التحرير الفلسطينية بأخذ مسؤولياتها تجاه المخيم، وبالعمل الفعلي على كسر الحصار وكسر صمت المنظمة وصمت باقي الفصائل الفلسطينية عن معاناة أهالي اليرموك، وبالتحرك العاجل لإنهاء معاناتهم وإدخال الطعام والمواد الغذائية إلى المخيم.
- ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: أطلق نشطاء فلسطينيون وممثلون عن مختلف التيارات الفلسطينية في بريطانيا مبادرة هي الأولى من نوعها لإنقاذ مخيم اليرموك في العاصمة السورية دمشق، الذي بدأ اللاجئون الفلسطينيون فيه يموتون جوعاً وعطشاً، فيما بدأ النشطاء أنفسهم جهوداً لإعادة توحيد الصف الفلسطيني وإنهاء الانقسام، وذلك بحضور عدد من الرموز الفلسطينية المهمة في لندن. واتفق الحضور، على اختلاف انتماءاتهم وتياراتهم السياسية، على إطلاق مبادرة مشتركة لإنقاذ اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك بسورية، وشكّلوا لجنة خاصة للبدء بالنشاطات والفعاليات اللازمة، بما في ذلك إرسال المساعدات إلى المنكوبين في مخيم اليرموك، وإيصال صوتهم بكل الوسائل المتاحة إلى العالم.
- ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: نفذ مجموعة من الشباب المقدسي اعتصاماً في مقر البعثة الدولية للصليب الأحمر الدولي في الشيخ جراح، تضامناً مع أهالي مخيم اليرموك، وبهدف ممارسة الضغط على المنظمات الدولية للتحرك من أجل فك الحصار عن اليرموك.
- ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: مجموعة من أسرى سجن جلبوع قررت الانضمام إلى حملة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك في سورية، بالتبرع بمبلغ ٥٠٠ شيقل من رواتبهم، للتأكيد أن الحركة الأسيرة جزء أصيل من شعبنا في كافة أماكن وجوده.
- ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: قامت لجنة فلسطينيي سورية في لبنان بمخيم نهر البارد بفعالية تضامنية مع أهالي مخيم اليرموك تحت عنوان (طعام الكرامة)، وذلك للمطالبة بفك الحصار عن المخيم وإدخال الطعام والمواد الغذائية إليه. وكذلك في مخيم المية ومية في منطقة صيدا جنوب لبنان، فقد نفذ أهالي المخيم اعتصاماً صامتاً تضامناً مع أهالي اليرموك، طالبوا خلاله كافة المنظمات الدولية وحقوق الإنسان والقيادات الفلسطينية بالعمل على

إنهاء الحصار عن مخيم اليرموك وإنقاذ أرواح أبنائه.

- ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: انطلقت مسيرة تضامنية من قلب المسجد الأقصى المبارك تضامناً مع مخيم اليرموك، طالبت الأطراف المحاصرة للمخيم بفك الحصار عنه، لكونهم يحاصرون أبناء شعبهم.
- ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: انطلاق أكبر حملة إعلامية لنصرة أهالي مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، حيث يشارك في الحملة ٦٠ محطة إذاعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب عدد كبير من الصحافيين القائمين على الحملة من الصحافة المكتوبة والمواقع الإلكترونية والفضائيات، ضمن موجات بث مفتوحة.

الناصرة – فلسطين المحتلة: نفذ أهالي الناصرة وقفة احتجاجية تضامناً مع مخيم اليرموك المحاصر، حيث طالب المعتصمون فيه برفع الحصار فوراً عن أهالي المخيم.

السويد: نظم الفلسطينيون في مدينة مالمو السويدية اعتصاماً تضامنياً مع أهلهم في مخيم اليرموك المحاصر، مطالبين بفك الحصار الخانق عن مخيم اليرموك فوراً.

لبنان: خرج أهالي مخيم برج البراجنة بمسيرة تضامناً مع أهالي مخيم اليرموك، طالبوا خلالها بالتحرك الفوري للفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، لفك الحصار وإدخال المواد الغذائية إليه. كذلك سلم أهالي مخيم عين الحلوة رسالة رسمية إلى الأونروا لتحمّل مسؤوليتها في رفع الحصار الجائر المفروض على مخيم اليرموك.

- ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: بدأ حسين رياض المشارقة (١٤ عاماً) والمقيم في بريطانيا، إضراباً مفتوحاً عن الطعام، تضامناً مع أهالي مخيم اليرموك المحاصرين الذين يموتون جوعاً.
- ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: حملات تضامنية عديدة قام بها فلسطينيو أوروبا في كل من بريطانيا وألمانيا والنروج والسويد وبلغاريا والنمسا تضامناً مع أهالي مخيم اليرموك للمطالبة بفك الحصار عنهم وإدخال المواد الغذائية إليه من أجل إنقاذ أرواح من بقي من سكانه داخله.
- ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: انطلاق حراك تضامني في عدد من البلدان العربية والأجنبية مع أهالي مخيم اليرموك المحاصرين الذين يموتون جوعاً. فقد أطلقت الحملة الإعلامية لإنقاذ مخيم اليرموك المحاصر «أنا اليرموك»، نداءً إنسانياً بخمس لغات عالمية، هي الإنجليزية، الفرنسية، الإيطالية، الإسبانية والروسية. ودعا النداء الأممَ المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الصليب الأحمر الدولي، ودول عدم الانحياز وجميع المؤسسات الإنسانية الدولية إلى التدخل العاجل لفك الحصار عن مخيم اليرموك.

ففي غزة شارك الآلاف من الفلسطينيين في مسيرة جماهيرية حاشدة تنديداً بمواصلة حصار مخيم اليرموك للاجئين في سورية.

أما في البحرين، فقد نظّمت «جمعية مناصرة فلسطين» وقفة تضامنية مع مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين الواقع جنوب العاصمة السورية دمشق، حمل المعتصمون فيها صوراً لضحايا الحصار المفروض على مخيم اليرموك، ولافتات تندد بوفاة الأطفال وكبار السن الفلسطينيين جوعاً، مشددين على ضرورة فك الحصار المفروض على المخيم فوراً وإغاثة من بقي فيه بشكل عاجل.

كذلك شارك مئات الفلسطينيين والعرب والمتضامنين البريطانيين في اعتصام أمام مقر رئيس الحكومة البريطانية في ١٠ داونينغ ستريت وسط لندن، منددين بحصار مخيم اليرموك في سورية، ومطالبين المجتمع الدولي بالتحرك فوراً لوقف المأساة هناك، التي أدت إلى وفاة العشرات جوعاً وعطشاً.

وسلم المعتصمون رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، طالبوه فيها بتحرك عاجل لإنقاذ اللاجئين الفلسطينيين المحاصرين في مخيم اليرموك.

وفي لبنان نظمت منظمات إنسانية وأهلية وقفة تضامنية حاشدة في كل من مدينة بيروت وصور برعاية المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان «شاهد» ولجنة فلسطينيي سورية في لبنان اعتصاماً تضامنياً مع مخيم اليرموك. ودعت اللجنة إلى فك الحصار عن اليرموك وإدخال المساعدات الغذائية إليه.

• ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: دعا رئيس مركز العودة الفلسطيني في بريطانيا ماجد الزير، القيادات الفلسطينية في مختلف المواقع السياسية في السلطة والفصائل والمجتمع المدني إلى العمل معاً لمعالجة ملف اللاجئين الفلسطينيين وإنقاذ لاجئي مخيم اليرموك في سورية الذي يتعرض لحصار قال إنه «لم يسبق له مثيل في التاريخ الفلسطيني، حتى في أيام النكبة الأولى». ورأى الزير أن المسؤولية في حماية اللاجئين الفلسطينيين هي مسؤولية دولية.

• ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: اعتبرت الأمم المتحدة أن استمرار عرقلة إدخال المواد الغذائية والطبية إلى مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في سورية، هو بمثابة «جريمة حرب»، ولا سيما أنه أدى إلى وفاة أكثر من خمسة وخمسين شخصاً من المخيم بسبب الجوع. وقالت نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في بيان نشر على موقع المنظمة على الإنترنت بتاريخ (١/١٨) «إن الأشهر الأربعة الماضية شهدت إحباطاً لمحاولات عديدة من قبل الأمم المتحدة ومنظمات أخرى لجلب قوافل المواد الغذائية والمساعدات الطبية لأطفال يعانون من سوء التغذية، ونساء وكبار في السن كانوا على وشك الموت جوعاً في مخيم اليرموك»، مشيرة إلى أن ما أوصل من مساعدات «ضئيل جدّاً خلال الأشهر التسعة». وشدّدت بيلاي على أن «تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال محظور بموجب القانون الدولي»، مشيرة إلى أنه «يمكن أن يكون بمثابة جريمة حرب».

• ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤:

ألمانيا – انضم عدد من الناشطين الفلسطينيين في برلين إلى المشاركين في الإضراب عن الطعام تضامناً مع الأهالي المحاصرين في مخيم اليرموك، حيث ارتفع عدد المضربين عن الطعام هناك إلى ١٠ أفراد من أبناء مؤسسة شباب ألماني من أجل فلسطين. وفي سياق متصل، شهدت عدّة مدن ألمانية وقفات تضامنية مع مخيم اليرموك، طالب فيها المعتصمون بسرعة إدخال المساعدات إلى المخيم ورفع الحصار المشدد عنه.

لبنان ـ نظم أبناء المخيمات الفلسطينية في سورية، بمشاركة عدد من أبناء فلسطينيي لبنان، وقفة احتجاجية أمام مقر الأسكوا في بيروت، وذلك تضامناً مع أهلهم المحاصرين في مخيم اليرموك، مطالبين بسرعة التحرك لرفع الحصار عن المخيم وإدخال المساعدات الكافية بنحو عاجل إلى المخيم.

البحرين ـ تحت عنوان «إغاثة مخيم اليرموك» أطلقت لجنة الأعمال الخيرية في «جمعية الإصلاح» البحرينية حملة من أجل جمع التبرعات لإغاثة مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين.

السويد ـ نظم البيت الثقافي الفلسطيني في مدينة هاسنبوري جنوب السويد وقفة احتجاجية تحت عنوان «ارفعوا الحصار عن اليرموك»، شارك فيها عدد من الناشطين الفلسطينيين.

غزة – تحت عنوان «ضريح الإنسانية»، شهد قطاع غزة مسيراً تضامنياً مع مخيم اليرموك وبقية المخيمات الفلسطينية في سورية، وذلك ضمن الفعاليات التي نظمتها مبادرة «أنا معاهم» والتي تنفذ العديد من الفعاليات التضامنية مع فلسطينيي سورية.

• ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤: طالب عشرات البرلمانيين والسياسيين الأوروبيين المجتمع الدولي والمجتمعين في مؤتمر «جنيف ٢» حول الأزمة السورية، بضرورة العمل الفوري من أجل السماح بإدخال المساعدات الإنسانية والطبية إلى المناطق المحاصرة في سورية، وفي مقدمتها مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين. جاء ذلك في عريضة لمجلس العلاقات الفلسطينية الأوروبية، وقع عليها عشرات البرلمانيين والسياسيين الأوروبيين، وجّهت إلى الاتحاد الأوروبي وللمجتمعين في مؤتمر «جنيف ٢» من أجل حثهم للقيام بدور أكبر من أجل إنهاء مأساة المحاصرين وضمان

توفير الحماية للمدنيين وتوفير ممرات آمنة لإيصال المساعدات الغذائية والطبية.

• ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: دعا كريس غانس، المتحدث باسم «الأونروا» جميع الأطراف السورية المشاركة في مؤتمر «جنيف ٢»، إلى «تسهيل وصول المساعدات الإنسانية للاجئين للفلسطينيين المحاصرين في مخيم اليرموك، الذي يصعب الدخول إليها بسبب القتال الدائر»، واصفاً عملية تقديم المساعدات بـ«البطيئة بشكل مؤلم».

• ٢٥ كانون الثاني/يناير: خرج عدد من الناشطين الفلسطينيين في تظاهرة تضامنية مع فلسطينيي سورية من دوار المنارة باتجاه مقر المقاطعة في مدينة رام الله للمطالبة برفع الحصار عن مخيم اليرموك، إلا أن قوات الأمن الفلسطينية في رام الله منعت المتظاهرين من الوصول إلى مقر الرئاسة الفلسطينية في حيّ الإرسال شمال رام الله، وسط الضفة الغربية المحتلة، وذلك بعد حصول مشادات كلامية بين عشرات المتظاهرين وقوات من «وحدة مكافحة الشغب» التابعة للشرطة الفلسطينية.

• ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: قامت مجموعة من الناشطين الفلسطينيين في النروج ضمن حملة "هبة في وجه الصليب الأحمر" بتسليم رسالة مناشدة للصليب الأحمر النرويجي والدولي للتدخل لمساعدة أهالي مخيم اليرموك المحاصرين وإدخال المواد الغذائية والطبية والعمل لدى كل الأطراف لفك الحصار الجائر عنه.

• ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤: سلّم الشاعر والناشط الفلسطيني إياد حياتلة، ومجموعة من الناشطين الاسكتلنديين رسالتين لمكتب الصليب الأحمر الدولي في كل من "بريطانيا – اسكتلندا"، ضمن حملة "هبة في وجه الصليب الأحمر الدولي"، وذلك لفك الحصار عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين جميعها، وخصوصاً مخيم اليرموك، بسبب تزايد عدد الضحايا الذين قضوا جراء الحصار والتجويع.

• ٣ آذار/مارس ٢٠١٤: قدّم وفد من تجمّع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا خدماته الطبية لعدد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان، حيث جرت معاينتهم في كل من مشفى الهمشري وتجمّع الكرامة.

• ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤: ذكرت الأمم المتحدة أن الاشتباكات وأعمال العنف تعرقل جهودها لإيصال مساعدات إلى اللاجئين الفلسطينيين المحاصرين في مخيم اليرموك عند ضواحي دمشق.

وأوضح المتحدث باسم الوكالة، كريس غانس، أن "الأعمال العدائية المستمرة حالت دون توزيع الأونروا مساعدات إنسانية في اليرموك طوال ٩ أيام متتالية"، معرباً عن قلق الوكالة العميق من الوضع الإنساني السيئ في المخيم، وحقيقة أن اللجوء المتكرر إلى القوة المسلحة عرقل الجهود لتخفيف محنة المدنيين. وكرر مطالبة الأونروا القوية لكل الأطراف بالسعي إلى حل الخلافات عبر السبل السلمية، وحثها كل المعنيين على العمل للسماح وتسهيل الاستئناف الفوري لتوزيع الأغذية على المدنيين في داخل اليرموك.

• ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤: أكدت منظمة العفو الدولية «أمنستي»، أن ما يجري في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب العاصمة السورية دمشق «جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية»، بحق المدنيين الفلسطينيين والسوريين. وقال مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، فيليب لوثر: «لقد أصبحت الحياة في مخيم اليرموك لا تطاق بالنسبة إلى المدنيين المعدمين الذين وجدوا أنفسهم ضحايا للتجويع وعالقين في دوامة تهوي بهم نحو استمرار المعاناة ودون وسيلة متوافرة تتيح لهم الهرب». وأكد لوثر أن « تجويع المدنيين كسلاح في الحرب يُعد جريمة حرب».

• ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤: عُرضت صورة لمئات اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك المحاصر وهم ينتظرون دورهم في الحصول على مساعدات الأونروا الغذائية، حيث عُرضت الصورة على لوحة (جامبوترون) الإعلانية الكبيرة في تايمز سكوير في نيويورك، وعلى مثيلتها الموجودة في ضاحية شيبوا بطوكيو. وجاء ذلك العرض بعد

حملة رعتها الأونروا، معتمدة على وسائل الاتصال الاجتماعي، حيث وصل التفاعل مع تلك الحملة (دعونا – نمر) إلى أكثر من ٣٨ مليون مشاركة على وسائل الاتصال الاجتماعي.

في حين طالب المتضامنون بإتاحة سبل الوصول الإنساني لما تقدره الأمم المتحدة بعشرة ملايين شخص في سورية بحاجة للمساعدة نصفهم من الأطفال.

ورافق عرض الصورة في ساحة التايم سكوير تنفيذ عدد من المتضامنين اعتصاماً صامتاً في الساحة، رافعين أرغفة الخبز تعبيراً عن تضامنهم مع المدنيين المحاصرين في مخيم اليرموك منذ أكثر من ثمانية أشهر.

- ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٤: نظّم كل من الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن قطاع غزة، ومركز العودة الفلسطيني اجتماعاً في إحدى قاعات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجينف، حيث وُزّع خلاله تقرير مفصل باللغة الإنكليزية يتحدث عن أوضاع فلسطينيي سورية. ويذكر أنه نوقشت أثناء الاجتماع قضية آثار الحصار على قطاع غزة، ومأساة فلسطينيي سورية، وقضية الأسرى الفلسطينيين.
- ٣ أيار/مايو ٢٠١٤: عُقدت في باريس ضمن فعاليات مؤتمر فلسطينيي أوروبا الثاني عشر ندوة رئيسية عن فلسطينيي سورية، وورشة عمل نوقشت فيها الظروف والوسائل التي يمكنها تخفيف المعاناة.

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

London, United Kingdom

+442084530919 +442084530994
info@actionpal.org www.actionpal.org

مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

London, United Kingdom

+442084530919 +442084530994
info@prc.org.uk www.prc.org.uk